من أجل

نظام قضاء أحداث خال من العنف

تقرير 2013

إعداد
المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية حول
العنف ضد الأطفال

من أجل نظام قضاء
أحداث خال من العنف

إعداد
المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية
المعني بالعنف ضد الأطفال

تقرير 2013

المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية المعني بالعنف ضد الأطفال

تأسس المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية حول العنف ضد الأطفال (المجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية الخاص بمتابعة دراسة الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال) عام 2006 بهدف العمل مع المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين، بما في ذلك الدول الأعضاء لضمان تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال. ويضم المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية ممثلين من تسع منظمات غير حكومية دولية، بما في ذلك كبرى المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، كما ويضم تسعة ممثلين مختارين من مناطقهم.

يعمل المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية مباشرة مع الممثل الخاص للأمين العام حول العنف ضد الأطفال ويشجع ويواصل العمل على إشراك المنظمات غير الحكومية على المستوى المحلي والإقليمي و الدولي بدعم من حكومات ومنظمات الأمم المتحدة وآخرين من أجل تنفيذ توصيات الدراسة بالكامل. ويمكن إيجاد اللائحة الكاملة للعضوية في الشكر والتقدير، وللمزيد من المعلومات عن المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية ادخل على العنوان التالي:
http://www.crin.org/violence/NGOs

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير باتريك جيري مع بعض الإضافات من أعضاء المجلس لصالح المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية الدولية

ويود المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية التعبير عن شكره للدعم المالي السخي الذي قدمته وزارة الشؤون الخارجية النرويجية من أجل نشر هذا التقرير. ولم تشارك الوزارة في إعداد هذا التقرير ولا تتحمل مسؤولية محتواه.

عضوية المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية

ممثلو المنظمات غير الحكومية الدولية

فيرونيكا ياتيس	الشبكة الدولية لحقوق الطفل – كرين (الرئيس المشارك)
ثيو نوتين	ECPAT International (الرئيس المشارك)
جو بيكير	هيومن رايتس وواتش
بيتر نويل	المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقاب البدني ضد الأطفال
أريلز بيلوريني	مؤسسة الرؤيا العالمية
إليانا بيلو	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال
كارولينا باربرا	المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب (OMCT)
فيولا هوسين -ستيلي	Plan International
سارا جونسون	مؤسسة إنقاذ الطفل

الممثلون الإقليميون

شرق إفريقيا وجنوبها :	جوديث مولينجا، جمعية زامبيا للتربية المدنية، زامبيا (الرئيس المشارك)
غرب إفريقيا ووسطها :	السيد مالي كوادجو ايسيديابا و AfriqueWAO (العمل لوقف استغلال الأطفال)، لوم، توغو.
أمريكا الشمالية:	كاثرين كفل، مركز حقوق الطفل، وجامعة كيب بريتون، سيدني، نوفا سكوتيا، كندا
أمريكا اللاتينية:	ميلينا غريللو، Fundacion PANIMOR، كوستا ريكا
منطقة البحر الكاريبي:	سيلفيا مازاريلي، VIS/MDB، جمهورية الدومينيكان
جنوب آسيا:	A.K.M. مسعود علي، INCIDIN، بنغلادش
شرق آسيا والمحيط الهادئ:	ايرين في فوناكير فيلزار، الفلبين Center for the promotion, Advocacy and Protection of the Rights of of the Child Foundation
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:	ثائرة شعلان، المجلس العربي للطفولة والتنمية (ACCD)، مصر
أوروبا وآسيا الوسطى:	توماس مولر، تشايلد هيلب لاين انترناشونال، هولندا

قائمة المحتويات

المحتويات

الشكر والتقدير 3

التمهيد 6
مارتا سانتو بايس

التمهيد 8
باولو سيرجيو بينهيرو

الفصل الأول 10
من أجل نظام قضاء أحداث خال من العنف

الفصل الثاني 12
المكونات الأساسية لنظام قضاء
أحداث خال من العنف

الفصل الثالث 28
جولة مقارنة بين
أنظمة قضاء الأحداث العنيفة والخالية من العنف

الفصل الرابع 42
الخاتمة والتوصيات

المصادر والمراجع 46

الملحق __ 52
معايير قضاء الأحداث الدولي

التمهيد:
مارتا سانتوس بايس

الممثل الخاص للأمين
العام حول العنف ضد الأطفال

وضع المجتمع الدولي خلال العقود الماضية مقاييس معيارية متطورة لحماية حقوق الأطفال على تماس مع نظام العدالة، حيث تدعو اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك القانونية إلى نظام قضاء أحداث متخصص برعاية الأطفال يضع احترام كرامة ومصلحة الطفل الفضلى في مركز التشريعات والسياسات والممارسات، وفي الوقت نفسه يعزز إحساس الطفل بالاهتمام ويجعله ينخرط في المجتمع على المدى البعيد.

ولكن الفجوة الحكومية بين هذه المعايير الدولية الهامة وجهود التنفيذ على أرض الواقع كبيرة، ولا يزال هناك عدد لا يعد ولا يحصى من الأطفال في مختلف المناطق يرون أن القوانين والمؤسسات تهمش حقوقهم، ويواجه هؤلاء الأطفال عقوبات قاسية وقصاص تشعرهم بمزيد من التهميش والعار، حيث أن هناك أطفال يعيشون بلا مأوى وهناك الفقراء، وآخرون فروا من منازلهم نتيجة للعنف والإهمال، وآخرون يعانون من أمراض نفسية ويتعاطون مواد إدمان مما يعرضهم للخطر الدائم.

وغالبا ما يكمن التقصير في الجهود المبذولة لمنع الجريمة، وفي تقديم الدعم لأولياء الأمور والأوصياء القانونيين لضمان تأمين بيئة أسرية آمنة، وفي فرص التعليم والعمل للأطفال الذين يؤهلهم عمرهم للحصول على وظيفة. وينتهي نظام العدالة الجنائية عند استبداله بأنظمة ضعيفة أو غير موجودة لحماية الطفل. وعندما يصبح السجن ومعاودة ارتكاب الجرائم عادة عند الأطفال الذين أصبحوا أمام فرص قليلة جدا لإعادة تشكيل مستقبلهم.

ومن أجل تغيير هذا الوضع الخطير والحد من مخاطر العنف ضد الأطفال، يجب أن تمنع مشاركتهم في نظام العدالة الجنائية. حيث يجب أن يصبح وضع نظام قوي ومتماسك لحماية الطفل أولوية ويجب تنفيذ المعايير الحالية بشأن حقوق الطفل في نظام قضاء الأحداث تنفيذا فاعلا بحيث يمكن تجنب تجريم ومعاقبة الأطفال، ويمكن أن تمنح حلول العدالة التصالحية وتحويل الدعاوي إلى علاج مجتمعي فرص حقيقية لنجاح الأطفال، ولتنمية أقصى إمكاناتهم في حال تم دعمها دعما جيدا.

يقدم المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية المعني بالعنف ضد الأطفال هذه النشرة الهامة حيث توضح النشرة حجم تعرض الأطفال للعنف في نظام العدالة، وتحدد المجالات التي تحتاج إلى جهود حاسمة لتأمين حقوق الطفل والحماية من العنف، كما وتقدم رؤيا لقضاء أحداث خال من العنف.

أرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية من أجل تعزيز منع العنف ضد الأطفال والقضاء عليه، وكلي ثقة من أن هذه الدراسة ستكون المصدر الأساسي لإحراز تقدم في الجهود الوطنية المبذولة للعمل من أجل بناء عالم خال من العنف ضد الأطفال .

مارتا سانتو بايس

الممثل الخاص للأمين العام حول العنف ضد الأطفال

التمهيد:
باولو سيرجيو بينهيرو

الخبير المستقل الذي قاد دراسة
الأمين العام للأمم المتحدة حول
العنف ضد الأطفال

يقدم هذا التقرير من المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية المعني بالعنف ضد الأطفال رؤيا مستفيضة عن نظام قضاء أحداث خال من العنف.

هذه الرؤيا ليست إلا وفاءً بالتزامات الدول بموجب القانون الدولي لإنشاء نظام عدالة متميز ومنفصل معني بالوضع الخاص للطفل، ويركز تركيزا خاصا على إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، ويحمي الطفل من كافة أشكال العنف.

ولا تزال هذه الرؤيا قيد التحقيق حيث أن بعض الدول في جميع المناطق تتحرك عكسيا عن قصد – حيث خفضت سن المسؤولية الجنائية بدلا من رفعه، وحبست المزيد من الأطفال في سن أصغر في ظروف مريعة. ولا يزال هناك إعداما للأطفال، ويتم الحكم على كثيرين منهم بالسجن مدى الحياة وما زالت أربعون دولة تستخدم عقوبة الجلد أو الضرب بالعصا كحكم محكمة بحق الأطفال.

من المؤسف أننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق التوصيات المفصلة الواردة في التقرير العالمي حول العنف ضد الأطفال، وأن منظومة الأمم المتحدة ما زالت بعيدة عن تطبيق المعايير ذات الصلة وعن إقناع الدول بأن التحرك سريعا لتطوير نظام قضاء أحداث خال من العنف يتعدى خدمة مصالح الطفل الفضلى لمصالح المجتمع الفضلى.

لا مجال للمساومة هنا. وقد أعربت بصفتي المقرر الخاص المعني بحقوق الطفل للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان جنبا إلى جنب مع زميلي العزيز توماس هامربرغ، مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا، عن عدم الحاجة لفتح باب النقاش مجددا حول مسألة فصل مفهوم «المسؤولية» -الذي بالطبع ينمو بنمو قدرات الطفل- عن مفهوم التجريم والكف عن تجريم الأطفال -وكما يوصي التقرير العالمي، كما ورد في هذا التقرير، الدول بأهمية وضع حد لمسألة احتجاز الأطفال باستثناء الحالات التي يشكل فيها الأطفال خطرا جسيما على الآخرين – حيث إذا لزم الأمر يجب أن تكون فترة الاحتجاز هذه أقصر ما يمكن. ودعونا نأمل أن يجدد هذا التقرير دعوة لا هوادة فيها لبناء أنظمة غير عنيفة كما يستحق الأطفال.

باولو سيرجيو بينهيرو

الخبير المستقل الذي قاد دراسة الأمين العام للأمم المتحدة

حول العنف ضد الأطفال

من أجل نظام قضاء أحداث خال من العنف:

المقدمة

كانت محاكم الأحداث الأولى عندما فتحت أبوابها منذ أكثر من مئة عام، مع فكرة أن الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون يجب أن يحظوا برعاية وحماية خاصة، إلا أن نظم العدالة الجنائية لم تتطرق للأحداث المخالفين، حيث كان عليهم خوض مسارات طويلة ومرهقة وغالبا عنيفة في إجراءات قوانين العقوبات. لاحقا، تم تحاشي العقاب بحزم واستبداله بإعادة التأهيل، وأصبح الهدف المرجو لكل طفل هو إدماجه كاملا وبطريقة مثمرة في المجتمع.

نفس هذه الأفكار هي صحيحة حاليا ، و أدرجت في القانون الدولي في مجال حقوق الطفل . ويحق الآن للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون قانونا التميز باعتبارات خاصة ، و تلتزم البلدان في جميع أنحاء العالم بضمان حصول جميع الأطفال على النمو والتطور و الازدهار وتحقيق إمكاناتهم الكاملة. ويجب أن تصمم نظم العدالة وتدار بأسلوب يحترم حقوق الأطفال باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا.

لا شك أن حقوق الطفل مترابطة، و تحتاج إلى دعم واسع وشامل يتطرق لأهمية حق الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون بالحماية من العنف. وبحسب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، والتي تم الإجماع عليها عالميا، يتعين على الحكومات «اتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية و التعليمية الملائمة لحماية [الأطفال] من جميع أشكال العنف البدني و العقلي، والإيذاءو الجرح والإهمال والمعاملة المبنية على الإهمال ، وإساءة المعاملة و الاستغلال « .

وينتج عن تعرض الأطفال للعنف سواء الجسدي أو النفسي أو العاطفي آثار سلبية عميقة على المدى الطويل، وفي بعض الحالات آثار دائمة، ويتعرض الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون منذ لحظة اعتقالهم وحتى لحظة الإفراج عنهم لخطر الصدمة والتعرض المنهجي للعنف، ويبدو جليا أن هناك تزايد في ارتكاب أنظمة عدالة قضاء الأحداث لنفس جرائم العنف ضد الأطفال والتي كانت أصلا سببا في إنشائها في المقام الأول.

إقرارا بهذا الوباء المتنامي، نشر الأمين العام للأمم المتحدة عام 2006 تقرير عالمي حول العنف ضد الأطفال يفحص طبيعة العنف ومدى انتشاره عالميا والذي يتعرض له الأطفال في جميع الأماكن، بما في ذلك قضاء الأحداث، ويتحمل المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية المعني بالعنف ضد الأطفال الآن مسؤولية ضمان أن يبقى هذا العمل مرتبطا بنشر النتائج وإتباع توصياتها. وتشمل هذه التوصيات من بين أمور أخرى، ما يلي:

- منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال تحت أي ظرف.
- إعطاء الأولوية لمنع العنف ضد الأطفال من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراءه؛
- تعزيز قيم عدم استخدام العنف وزيادة الوعي؛
- تعزيز قدرات كل من يعمل مع الأطفال ومن أجلهم؛
- توفير خدمات التماثل للشفاء وإعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال الذين يتعرضون للعنف؛
- ابتكار آليات آمنة وسرية للتعرف على أي عنف يتم استخدامه ضد الأطفال،
- تعريض مرتكبي العنف للمساءلة القانونية من خلال عمل الإجراءات المناسبة ومعاقبتهم قانونيا[1]

يبدو جليا بأنه لم يتم انجاز تقدم كاف في عملية القضاء على العنف المرتكب ضد الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، ويعتقد المجلس أنه يجب إعادة النظر في حتمية إيجاد قضاء أحداث خال من العنف. ويظهر هذا التقرير جزءا من هذه الجهود، ويطمح نحو توضيح العديد من الطرائق التي تفشل الحكومات عن طريقها في حماية الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، ناهيك عن تقديم رؤيا خالية من العنف لقضاء الأحداث. ويبقى الأمل في أن تصبح هذه الرؤيا إلهاما وواقعا، وبأن تبنى أنظمة قضاء أحداث متناغمة مع حقوق الطفل.

1 للمزيد من المعلومات والمحتوى الكامل لتوصيات دراسة الأمم المتحد، انظر دراسة باولو بينهيرو، الخبير المستقل لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال:
World Report on Violence Against Children (2006), pp. 18-24, available at http://www.unicef.org/violencestudy/reports.

أساسيات نظام قضاء الأحداث الخالي من العنف

تلتزم الدول قانونيا بتأسيس وتوظيف أنظمة عدالة أحداث خالية من العنف. وفي الوقت الذي تنعكس فيه هذه الأنظمة من كل بد على السياقات والمفاهيم الوطنية حول سيادة القانون، هناك بعض العناصر التي تستوجب التواجد في جميع السلطات القضائية، وكما سنظهر لاحقا، تمثل هذه أساسيات قضاء الأحداث الخالي من العنف. في الواقع، تحتاج حقوق الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون وإمكانات إعادة تأهيلهم اهتماما خاصا، وعلى نظم العدالة توفير الحماية الكاملة لكل طفل مشتبه به أو متهم بارتكاب مخالفة لأنها حق لهم.

ويجب أن لا يشتمل قضاء الأحداث على العقاب والقصاص، بل يجب أن يركز ويضع في سلم أولوياته طريقة منعه وتجنبه. وفي حال خالف الأطفال القانون، ينبغي اتخاذ تدابير وإجراءات استنادا لحقوق الأطفال من أجل إبعادهم عن النظام القضائي الرسمي وتحويلهم عوضا عن ذلك لبرامج التربية الاجتماعية وإعادة الإدماج المرتكزة على المجتمع حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا . وفي حال تمت الإجراءات القانونية وحكم على أحد من هؤلاء الأطفال بالسجن، يجب أن تبذل جميع الجهود من أجل اتخاذ إجراءات غير احتجازية مناسبة لضمان عدم حرمان الطفل من حريته إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة. ويستحق نهج العدالة التصالحية اهتماما خاصا حيث يسعى هذا النهج لمعرفة الأسباب الكامنة وراء التصرفات العدوانية عند الأطفال لمعالجتها بدلا من مجرد تقصي الحقائق واثبات الأدلة.

ويجب أن يكون هناك ملجأ للأطفال عندما يرتكب العنف ضدهم ويجب أن تسهل طريقة وآليات الشكاوي استنادا لحقوقهم في جميع مراحل نظام قضاء الأحداث . وفي الوقت نفسه، يجب مراقبة وضع الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون مراقبة فاعلة لضمان الدعم والحماية الكاملة. كما ويجب جمع البيانات ذات الصلة لتحديد مدى وطبيعة العنف المرتكب ضد الأطفال في نظام قضاء الأحداث، و ينبغي إجراء البحوث لتطوير وتحسين الاستجابات والتدخلات الفردية. وأخيرا، يجب على البلدان زيادة الدعم العام لقضاء أحداث خال من العنف كما ويجب رفع مستوى احترام حقوق الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون.

لا بد من بذل كل الجهود الممكنة لإيجاد حلول غير احتجازية مناسبة، وبالتالي ضمان عدم حرمان الأطفال من حريتهم إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة.

قضاء أحداث متميز

يتطلب قضاء الأحداث نهجا منفصلا عن نظام العدالة الجنائية، وفي الواقع، يتطلب أيضا لغة قضاء أحداث متميزة في حد ذاتها – حيث يجب أن لا تماثل قوانين العقوبات المخصصة للأحداث قوانين العقوبات المخصصة للبالغين، ذلك لأن الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون لا ينبغي معاملتهم معاملة المجرمين البالغين[2] ، وبالمثل يجب أن لا تعتمد القوانين والسياسات الوطنية على النماذج والنظم المخصصة للبالغين،[3] بل يجب وضعها من أجل معالجة حال الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون.

والاهم من ذلك كله، أنه وبعكس تطلعات العدالة الجنائية في استخدام أسلوب القصاص، يعتبر قضاء الأحداث أسلوب إعادة التأهيل هو الأسلوب الأسمى والأساسي في سياسته. وفي ضوء انخفاض مستوى إلقاء اللوم على الأطفال ووجود الإمكانات التي تسعى نحو التغيير، يتطلع قضاء الأحداث لتوجيه وتشجيع النمو والتنمية الإيجابية للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون .

في حين يتمتع الأطفال بنفس حقوق الإجراءات القانونية مثلهم مثل البالغين ، تعطى الأولوية في نظام قضاء الأحداث للتحقيق في الوضع الشخصي للطفل ووضع عائلته ووضعه الاجتماعي بدلا من تقديم الأدلة للملاحقة القضائية. ويعطى هذا اهتمام اكبر عند الادعاء بارتكاب مخالفات خطيرة، و ينبغي إجراء تحقيقات واسعة متعددة التخصصات لتحديد سبب ارتكاب مخالفة خطيرة وفهم الأسباب الكامنة وراء ارتكابها و فهم تصرفات الأطفال على نطاق أوسع[4].

كما وشرع قضاء الأحداث بالاعتراف بأن الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون هم فئات ضعيفة[5]، ويحق لهم التمتع بحماية خاصة، ويسعى قضاء الأحداث أيضا لضمان أن تجري جميع أوجه التفاعل مع نظام العدالة على نحو يراعي احترام حقوق الأطفال. ويشمل هذا من بين العديد من الإجراءات الأخرى، اتخاذ خطوات تضمن أن لا يتعرض الأطفال للعنف بأي شكل من الأشكال كنتيجة لإشراكهم في نظام قضاء الأحداث.

معايير دولية ذات صلة:

CRC (19); GC10 (4, 10, 13, 90-95); BR (1-2, 5, 24); RG (5, 52); JDL (1); GA (11, 14, 41); SG (A.1, B.2); HRC (8, 11)

5 وجدت دراسة أجريت في المملكة المتحدة، من بين أمور أخرى، أن ما يقرب من نصف الأطفال في نظام قضاء الأحداث معروفون أيضا لدى الخدمات الاجتماعية....

2 يعتمد قانون قضاء الأحداث في الهند مصطلحات مخصصة للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون من أجل التمييز بين نظم قضاء الأحداث ونظم العدالة الجنائية. انظر Ruzbeh N. Bharucha, My God is a Juvenile Delinquent (2008), p. 12, available at http://www.ruzbehbharucha.net/books/mygod.pdf.

3 كشفت مراجعة للقوانين والسياسات التي تقوم عليها ثمانية نظم قضاء أحداث أن سبعة منها توفر نسبة أكبر قليلا من التعديلات التي تقتصر على نهج العدالة الجنائية الخاص بالكبار، منتمة الاصلاح الجنائي، مراجعة لقوانين وسياسات تمنع وتعالج مشاكل العنف ضد الأطفال في مراكز الشرطة والاحتجاز التي تسبق المحاكمة في ثمانية بلدان: Overview report (2012), p. 12, available at http://www.penalreform.org/resource/review-law-policy-prevent-remedy-violence-children-police/.

4 لدراسة حالة افتراضية بشأن طريقة التعامل مع الطفل المتهم بارتكاب مخالفة خطيرة، انظر: Child Rights International Network, Stop Making Children Criminals (2012), available at http://www.crin.org/docs/Stop_Making_Children_Criminals.pdf.

5 أجريت أبحاث أكاديمية مكثفة عن الفئات الضعيفة من الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، لمراجعة الكتب الموجودة كاملة انظر: Katherine Covell, Characteristics of Youth Who Commit Serious Offences. http://www.crin.org/violence/search/closeup.asp?infoID=31838.

وجدت دراسة أجريت في المملكة المتحدة، من بين أمور أخرى، أن ما يقرب من نصف الأطفال في نظام قضاء الأحداث معروفون ايضا لدى الخدمات الاجتماعية. وعلى نفس المنوال، تحتوي حياة الأطفال الذين هم في تماس مع نظام قضاء الأحداث في الولايات المتحدة غالبا إما على صعوبات عاطفية وتاريخ من سوء المعاملة والإهمال، أو يكونون من بيئات أسرية تعمها الفوضى، أو أن آبائهم يتعاطون المخدرات والكحول أو أنهم مطلقون إضافة إلى مشاكل الترحيل، والمشاكل المالية، و مشاكل الإشراك المبكر في نظام الرعاية بالتبني. انظر

Barry Goldson & Ursula Kilkelly, International Human Rights Standards and Child Imprisonment: Potentialities and Limitations, International Journal of Children's Rights (2013), p. 10; Barry Goldson, Damage, Harm and Death in Child Prisons in England and Wales: Questions of Abuse and Accountability, The Howard Journal, Vol. 45:5 (2006), p. 455; Ilyse Grinberg et al., Adolescents at Risk for Violence: An Initial Validation of the Life Challenges Questionnaire and Risk Assessment Index, Adolescence, Vol. 40: 159 (2005), p. 584.

الاتصال

يجب أن ينحصر التواصل مع نظام قضاء الأحداث على الأطفال المتهمين بارتكاب مخالفة ما. ويجب أن يكون هناك تمييز واضح بين الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون وبين الأطفال الذين هم في تماس مع القانون لأسباب أخرى، سواء كانوا ضحايا أو شهود؛ أو مهاجرين أو لاجئين أو مشردين، أو أطفال يعانون مشاكل عقلية أو مادية أو أطفال يتعاطون مواد إدمان أو أطفال بحاجة للرعاية والحماية[6]. كما ويجب ألا يتم التعامل مع الأطفال غير المتهمين بارتكاب مخالفة على أنهم مجرمين[7]من خلال نظام قضاء الأحداث، وعوضا عن ذلك يجب التعامل معهم من خلال مؤسسات الرعاية القانونية أو الإدارية أو الاجتماعية المناسبة.

المعايير الدولية ذات الصلة:

BR (3); GA (17, 36, 46, 52); HRC (15)

الحد الأدنى للسن واختصاص نظام قضاء الأحداث

يجب ألا يتحمل الأطفال مسؤولية أفعالهم جنائيا بأي شكل من الأشكال. وعلى الرغم من أنه في بعض الحالات قد تجوز مساءلة الأطفال عن المخالفات التي ارتكبوها ، إلا أن تجريمهم يفسد أهداف نظام قضاء الأحداث التأهيلية ويجب منع ذلك بشتى الطرق.[8]وبحسب المعايير الدولية المتفق عليها، يحق لجميع الناس دون سن 18 التمتع بحقوق وحماية خاصة بصفتهم أطفال . وبذلك يجب أن لا يكون الحد الأدنى للسن الذي يمكن تحميله مسؤولية جنائية الثامنة عشرة، وذلك كي لا يعامل الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون معاملة المجرمين الراشدين.

وبالمثل، يجب أن يشمل اختصاص نظام قضاء الأحداث جميع الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون . وكما ذكر أعلاه، يبلغ الأطفال سن الرشد في سن الثامنة عشر وتبعا لذلك يجب أن يكون الحد الأدنى لسن الأطفال هو الثامنة عشر في نظام قضاء الأحداث أيضا. وهذا يعني أنه يجب معاملة كل الأطفال تحت سن 18 المتهمين بارتكاب المخالفات معاملة خاصة من خلال نظام قضاء الأحداث، كما ويجب إغلاق أي نظام عدالة جنائية خاص بالبالغين يسمح بمحاكمة الأحداث والأطفال المتهمين بارتكاب مخالفات خطيرة أو عنيفة.[9]

المعايير الدولية ذات الصلة:

CRC (1, 40); GC10 (30-39); BR (3-4); GA (13-14); HRC (12)

7 تخلط تشريعات قضاء الأحداث في بنغلادش بأسلوب مثير للجدل ما بين الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون وأولئك الذين يحتاجون للرعاية والحماية، مما يؤدي عادة لاعتقال ومحاكمة أولئك الذين يحتاجون للرعاية والحماية...

6 وتم تمثيل هذه المجموعات بإفراط في نظام قضاء الأحداث. انظر:
See Joint report of the Office of the High Commissioner for Human Rights, the United Nations Office on Drugs and Crime and the Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children on prevention of and responses to violence against children within the juvenile justice system (2012), p. 8, available at http://srsg.violenceagainstchildren.org/sites/ default/files/publications_final/web_juvenile_justice_final.pdf.

7 تخلط تشريعات قضاء الأحداث في بنغلاديش بأسلوب مثير للجدل ما بين الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون وأولئك الذين يحتاجون للرعاية والحماية، مما يؤدي عادة لاعتقال ومحاكمة أولئك الذين يحتاجون للرعاية والحماية
UNICEF, Bangladesh, Justice for Children Factsheet (2010), available at http://crin.org/resources/infodetail. asp?id=27785.

8 انظر Child Rights International Network, Stop Making Children Criminals (2012), available at http://www.crin.org/docs/Stop_Making_Children_Criminals.pdf.

9 يحاكم الأطفال الأكبر سنا والأطفال المتهمين بارتكاب مخالفات خطيرة في محاكم البالغين في الولايات المتحدة. انظر
U.S. Department of Justice, Office of Justice Programs, Office of Juvenile Justice and Delinquency Prevention, Trying Juveniles as Adults: An Analysis of State Transfer Laws and Reporting (2011), available at https://www.ncjrs.gov/pdffiles1/ojjdp/232434.pdf.

التوظيف

غالبا ما يكون هناك خلل في كفاءة وتدريب الأخصائيين والموظفين العاملين في نظام قضاء الأحداث. ومن هنا، يجب توفير التعليم المناسب والملزم بصورة منتظمة لجميع الموظفين، ويجب أن تتم عمليات تعيين الموظفين في نظام قضاء الأحداث بصورة تضمن أن لا يكون لأي منهم تاريخ من العنف ضد الأطفال. كما ويجب أن تشكل حقوق الطفل وحمايته جزءا أساسيا من المناهج الرسمية، و ينبغي تدريب أي شخص لديه اتصال مباشر مع الأطفال المعنفين وخاصة الفئات الضعيفة والمحرومة منهم، ويجب تعزيز وحماية حقوق الأطفال التي تمنع العنف ضد الأطفال[10]. والأهم من هذا كله أن يكون الموظفون العاملون مع الأطفال المحتجزين على دراية ومعرفة تامة بعلم نفس الأطفال ورعاية الأطفال، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأساليب إدارة السلوك الإيجابي وغير العنيف.

علاوة على ذلك، هناك نقص في الموارد البشرية في جميع المجالات[11]، فهناك نقص في الموظفين على نطاق واسع كما أن وضع الموظفين العاملين في نظام قضاء الأحداث غالبا متدني مما يدخلهم في دوامة من الإرهاق واللامبالاة. ومن أجل كسر هذا الروتين، يجب تعيين موظفين أكثر وبمعاشات كافية بحيث يعرف كل منهم مسؤولياته في العمل ويؤدي عمله ضمن صلاحياته.

وينبغي بذل الجهود لتحسين المكانة الاجتماعية للعاملين في إدارة شؤون قضاء الأحداث، ويجب توفير ظروف عمل مناسبة وخلق جو من الاحترام والتمييز الإيجابي حيث من شأن ذلك توظيف موظفين بكفاءات عالية والاحتفاظ بهم.

معايير دولية ذات صلة:

GC10 (13, 40, 92, 97); BR (1, 12, 22); RG (9, 58); JDL (81-87); GA (24, 28); SG (B.1-B.2, B.4); HRC (6); LA (31, 45)

11 يقضي الأطفال في سيراليون عدة أشهر في السجون قبل المحاكمة وهم ينتظرون قدوم القاضي ليسمع قضاياهم....

10 تتعاون منظمات حقوق الأطفال مع سلطات الشرطة في إثيوبيا لتوفير موظفين مسؤولين عن تطبيق القانون مع تزويدهم بإرشادات حول حقوق الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون وحول الآثار المحتملة المترتبة من تفاعل الشرطة مع أطفال الشوارع. انظر
Sarah Thomas de Benitez, Research Paper on the Promotion and Protection of the Rights of Children Working and/or Living on the Streets, (2012), p.38, available at http://www.streetchildrenresources.org/wp- content/uploads/2013/02/GlobalResearchPaperbySarahThomasdeBenitez.pdf.

11 يقضي الأطفال في سيراليون عدة أشهر في السجون قبل المحاكمة وهم ينتظرون قدوم القاضي ليسمع قضاياهم.
Defence for Children International, Stop the violence!: The overuse of pre-trial detention, or the need to reform juvenile justice systems: Review of Evidence (2010), p. 21.

الوقاية

تشمل أنظمة العدالة أسس تأهيلية لقضاء الأحداث ترتكز على الوقاية ناهيك عن طبيعة عملها الذي يرتكز على التحرك استجابة لما يحدث. ويعد احترام حقوق الطفل من أفضل الركائز لوقاية الأطفال من التورط في خلاف مع القانون، ويجب أن تسخر الموارد لمعالجة المخالفة بعد ارتكابها تماما كما تسخر لتحسين العوامل التي أدت إلى القيام بهذه الأعمال في المقام الأول.[12] ولا يجوز تجاهل هذه الالتزامات بحكم الجهد أو المسؤولية، حيث أثبتت خدمات الوقاية والتدخل المبكر فعاليتها في توفير الوقت والجهد بشأن الردود الرسمية لقضاء الأحداث.[13]وبأخذ هذا في عين الاعتبار، ينبغي على قضاء الأحداث أن يشكل جزءا من نظام أكبر يهدف لضمان حصول الأطفال على فرص النمو والتطور والنجاح، و يجب إتباع نهج شامل للوقاية هدفه تحسين وضع الأطفال في المجتمع و الأسرة.

أسوة بذلك، يجب أن يكون الهدف الأساسي للسياسات واسعة النطاق هو معالجة القضايا المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والتمييز على المستوى المجتمعي. وبدلا من حبس الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون وملاحقتهم وضبطهم في مراكز الشرطة، يجب تقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للأطفال والأسر الذين يعيشون ظروف صعبة. ومن حيث الآليات الرسمية، يمكن أن يقضي نظام حماية الطفل من خلال قوته وتماسكه وتعدد تخصصاته على العديد من الأسباب الجذرية للتورط في نظام قضاء الأحداث.[14]

وعلى المستوى الفردي، يمكن لبرامج تعليم الوالدين والتوجيه و التدخلات العلاجية تحسين قدرات التواصل بين العائلات وحل مشاكلهم، في حين تعزز برامج الإثراء الأكاديمي، والتنمية الاجتماعية و برامج عملية بناء المهارات نمو الطفل ونجاحه في سن مبكرة.[15]

المعايير الدولية ذات الصلة:

CRC (2, 4, 6, 19-20, 26-27, 39); GC10 (11, 16-21); BR (1); RG (1-6, 9-66); GA (36, 41); SG (A.7, B.4); HRC (9)

15 أظهرت آليات تحسين السلوك التي استخدمت في النرويج للحد من البلطجة مؤشرات واعدة لمنع حدوث أعمال عنف وعدوان مستقبلية ...

12 لتجد اللائحة التوضيحية الخاصة باستراتيجيات الوقاية من العنف بين الشباب. انظر:
World Health Organisation, World report on violence and health, pp. 41-42, available at http://www.who.int/ violence_injury_prevention/violence/global_campaign/en/chap2.pdf

13 أظهر تحليل مشروع قانون لعدالة الطفل في جنوب إفريقيا أن إصلاحات قضاء الأحداث تؤكد انه من شان تدابير الوقاية وتحويل الدعاوى وعدم الاحتجاز خفض نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي في نهاية المطاف. انظر
UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention (2010), available at http://www.unicef.org/tdad/index_55653.html.

14 Joint report of the Office of the High Commissioner for Human Rights, the United Nations Office on Drugs and Crime and the Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children on prevention of and responses to violence against children within the juvenile justice system (2012), p. 17.

15 تشير الدلائل إلى أنه من شأن العديد من هذه البرامج التقليل من العنف بين الشباب بفعالية. فعلى سبيل المثال، أظهرت آليات تحسين السلوك التي استخدمت في النرويج للحد من البلطجة مؤشرات واعدة لمنع حدوث أعمال عنف وعدوان مستقبلية.
World Health Organisation, World report on violence and health, p. 39.

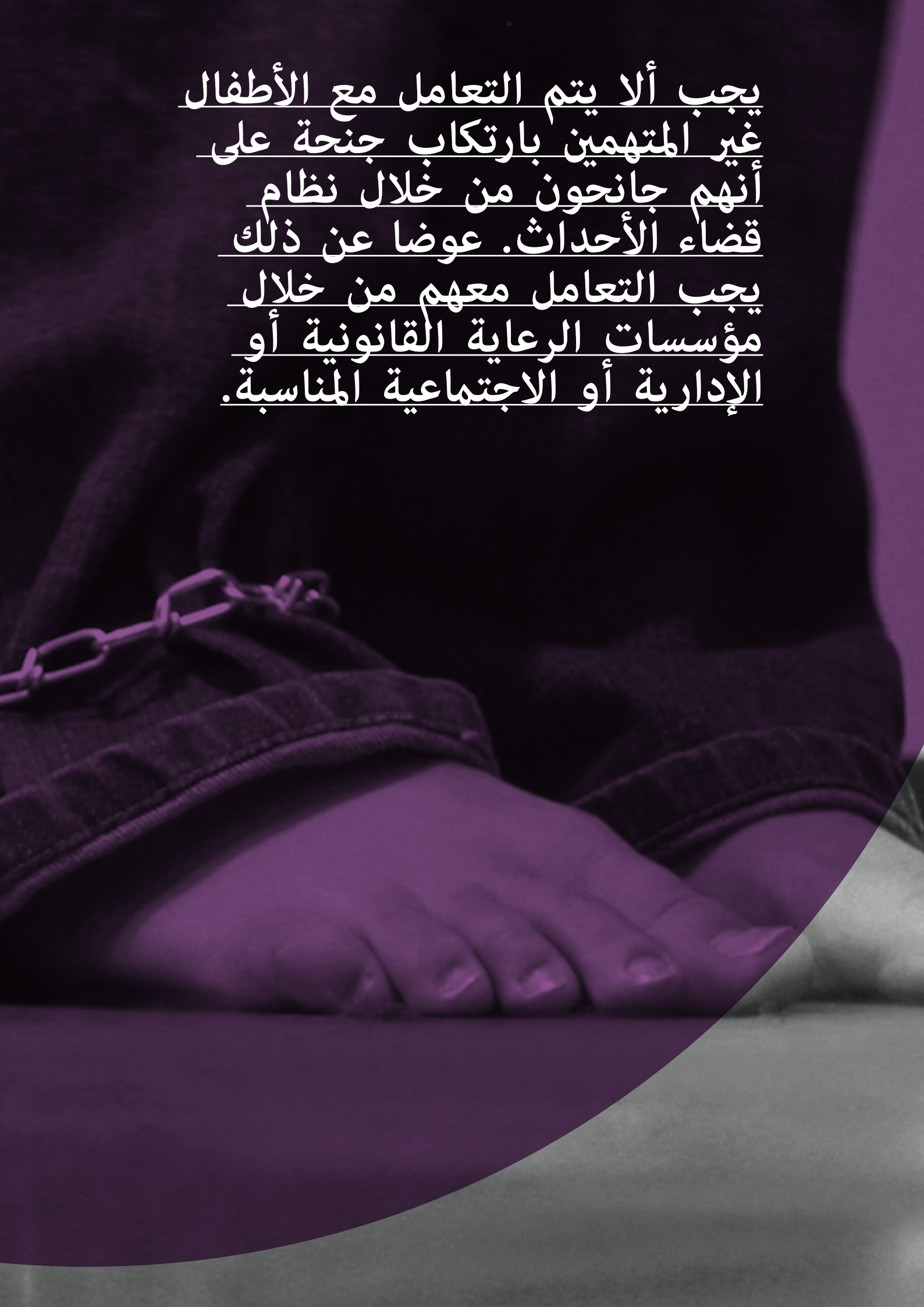

يجب ألا يتم التعامل مع الأطفال غير المتهمين بارتكاب جنحة على أنهم جانحون من خلال نظام قضاء الأحداث. عوضا عن ذلك يجب التعامل معهم من خلال مؤسسات الرعاية القانونية أو الإدارية أو الاجتماعية المناسبة.

تحويل الدعاوى

على الرغم من أهداف قضاء الأحداث النبيلة، إلا أن الاتصال بأي نظام عدالة، له عمليا آثار سلبية على الأطفال.[16] ولا يمكن تجاهل حقيقة استخدام العقاب في العديد من أنظمة العدالة الرسمية والعواقب الوخيمة وراء المشاركة في الإجراءات القانونية، والوصمة الاجتماعية التي تلحق بالأطفال الذين هم على تماس مع نظام قضاء الأحداث .[17] وفي ضوء هذه الإخفاقات، غالبا ما يتم التعامل مع الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون بأسلوب أفضل من خلال الاستجابات البناءة بعيدا عن الإجراءات القضائية التي تعزز على نحو أكبر فعالية إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي. ويمكن إتاحة العمل بهذه الإجراءات من خلال عملية تعرف باسم تحويل الدعاوى، حيث يتم من خلالها توجيه الأطفال بعيدا عن نظام العدالة الرسمي قبل النطق بالحكم.

يجب إتاحة تحويل الدعاوى في كل مرحلة من مراحل عملية قضاء الأحداث بدءا من عملية الاعتقال على ذمة التحقيق وحتى إصدار الحكم، ويجب الحكم بها وتنظيمها ومراجعتها على وجه التحديد لضمان الوصول الكامل والشامل لجميع الأطفال، وفي معظم الحالات، يجب تحويل الأطفال من إجراءات العدالة الرسمية في أقرب فرصة ممكنة[18]. والأهم من ذلك كله، أن عملية تحويل الدعاوى يجب ألا تقتصر على المخالفات البسيطة أو على المخالفات التي تم ارتكابها للمرة الأولى، وعوضا عن ذلك يجب اعتبارها خيارا ممكنا طالما أنها تصب في مصالح الأطفال الفضلى[19].

وتشمل تدابير تحويل الدعاوى المحتملة تحذيرات وتنبيهات منها: الاعتذار للأشخاص المتضررين من المخالفات المشار إليها[20]؛ والتعويضات التي تتضمن دفع غير نقدي تعويضا عن أي ضرر ناتج عن العقود السلوكية وحظر التجول؛إضافة إلى تعليم الأقران أو إرشاد الشباب؛ والتسوية[21]؛ والإحالة إلى منظم البرامج التعليمية والمهنية وخدمة المجتمع أو برامج المهارات الحياتية[22] ؛ وتقديم المشورة ، أو العلاج ، أو العلاج من تعاطي مواد الإدمان[23] ، ولا يمكن أن يكون التجريد من الحرية إجراء مناسبا من تدابير تحويل الدعاوى بأي حال من الأحوال، ويجب أن تكون المشاركة في أي برامج خيارا ويجب أن تبقى كذلك. كما أن تحويل الدعاوى لا يمكن أن يكون في أي حال من الأحوال مناسبا للأطفال الذين لا يعترفون بارتكاب المخالفة ، ويجب أن يتم التعامل مع الأطفال الذين يدعون براءتهم على أنهم بريئون حتى تثبت المحكمة عكس ذلك.

ويجب أن تتخذ القرارات بشأن تدابير تحويل الدعاوى المناسبة استنادا لتقييمات فردية حول عمر الطفل، ووضعه، ومستوى نضجه مع الأخذ يعين الاعتبار الخدمات المتاحة في المجتمع المحيط بالطفل. [24] ويجب أن يتم تحويل الدعاوى في جميع الظروف بموافقة من الطفل المعني، و يجب إعطاء ضمانات قانونية تضمن أن تدابير تحويل الدعاوى تحترم حق الأطفال في الحصول على الخصوصية وأن تكون عادلة ومناسبة للمخالفة المرتكبة. ويجب أن يتم إعلام الأطفال بطبيعة ومحتوى ومدة أي تدبير من تدابير تحويل الدعاوى المقترحة ، ويجب أن يحصلوا على المساعدة القانونية و المشورة والدعم من أحد الوالدين أو الوصي في البت في قبول هذا التدبير، وفهم العواقب المحتملة لعدم الامتثال للحلول المتفق عليها.

وينبغي أن تتاح للأطفال فرصة إعادة النظر في قبول تدبير تحويل الدعاوى في أي وقت، و يجب تعديل التدابير وقت الضرورة لتلائم أي تغيير في الظروف. وفي حال تم الانتهاء من تنفيذ الإجراءات بنجاح، تحدد الحالة وتغلق القضية نهائيا. وفي هذا السياق، يجب أن تبقى أي سجلات لها علاقة بإجراءات تحويل الدعاوى سرية وأن لا يتم التعامل معها بأي حال من الأحوال على أنها ملف جنائي.

ويجب التنويه هاهنا إلى أن تدابير تحويل الدعاوى لا تصب دائما في مصلحة الأطفال الفضلى. فقد يفشل أسلوب تحويل الدعاوى أحيانا في المساهمة إيجابيا في نمو الطفل و تطوره ، ويمكن أن يوفر التدخل القضائي الرسمي القائم على الحقوق سبل أفضل في الحصول على الدعم والإرشاد اللازمين لمعالجة القضايا التي تكمن وراء السلوك المخالف. وعلى النحو الوارد أعلاه، يجب تقييم الوضع والاحتياجات الفردية لكل طفل بالشكل الصحيح قبل تقديم أي تدبير من تدابير تحويل الدعاوى، ويجب مساعدة الأطفال في اتخاذ القرار السليم بشأن قبول أي بديل عن المحاكمة.

المعايير الدولية ذات الصلة:

CRC (25, 40); GC10 (3, 23, 24-27, 44-45, 68-69); BR (5, 11, 58); GA (15, 35, 42); SG (A.8, B.2); HRC (9-10); LA (45, 47)

24 يمكن أن يحول الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون إلى نظام الرعاية الاجتماعية في جورجيا ...

16 UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention (2010).

17 المرجع السابق

18 في هولندا، يتم تحويل 80 بالمئة من الأطفال المسجلين في مراكز الشرطة قبل مثولهم الأول في المحكمة. Violence Against Children in Juvenile Justice Systems: International Conference Report (2012), p. 12, available at http://www.penalreform.org/wp-content/uploads/2013/05/Bishkek-Conference-Report-FINAL-withphotos-1.pdf.

19 في جنوب إفريقيا، تتوفر برامج علاجية مكثفة للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون ممن أصبحوا في تماس مع نظام العدالة لأكثر من مرة حيث ينظر لهم على أنهم عرضة لخطر العودة إلى الإجرام. UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention (2010).

20 تهدف المؤتمرات الجماعية الأسرية والمجتمعية في تايلاند لاستعادة الانسجام بين الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، والضحايا والمجتمع، المرجع السابق.

21 في كازاخستان، يجوز استخدام التسوية مع الأطفال المتهمين بإرتكاب مخالفات بسيطة ومعتدلة، بل ويمكن تطبيق ذلك في أي مرحلة من مراحل الإجراءات القانونية أو قبلها، ويتم إغلاق القضية في حال تم التوصل إلى اتفاق تسوية. UNICEF Regional Office for Central and Eastern Europe and the Commonwealth of Independent States, Assessment of Juvenile Justice Reform Achievements in Kazakhstan (2009), p. 13, available at http://unicef.kz/files/00000135.pdf?sid=upt qp7proqr77iar5l74s1jbj2.

22 في الفلبين، يعطي برنامج الوقاية وتحويل الدعاوى المجتمعي للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون فرصة لمشاركة صعوبات حياتهم وخبراتهم مع آخرين لإيجاد الحلول التي تجعل منهم أعضاء مسؤولين في المجتمع. UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention (2010).

23 للحصول على قائمة كاملة بتدابير تحويل الدعاوى المحتملة. انظر المرجع السابق

24 في جورجيا، يمكن أن يحول الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون إلى نظام الرعاية الاجتماعية ولكن عددا قليلا من الهيئات مجهزة لتقديم الخدمات المتوخاة. Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), p. 35, available at http://www.primena.org/portal/Pages/download.php?page=8&lang=1&pg_id=2

على الرغم من أنه تم الإجماع منذ فترة طويلة على الإلزام الدولي بعدم احتجاز الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة، إلا أن التقديرات تشير إلى أن أكثر من مليون طفل مجردون من حريتهم.[25] حيث يتم أخذ الأطفال إلى السجون عند القبض عليهم، ويمكثون في الحبس طوال فترة تنفيذ الإجراءات القضائية، ويحكم عليهم بقضاء عقوبات خلف القضبان ويتم احتجازهم في زنازين الشرطة، والسجون، ومراكز الإصلاح وإعادة التعليم، ومراكز المعالجة ومراكز الاحتجاز، تحت ظروف سيئة برفقة المجرمين البالغين غالبا.[26]

وفي الوقت الذي يُعرض تماس الأطفال في نظام القضاء الأطفال لخطر التورط في العنف إلا أن اعتقالهم يكون له الأثر الأعظم[27]، فكما تأخذ تدابير تحويل الدعاوى الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون بعيدا عن نظام العدالة الرسمي ، تضمن التدابير غير الاحتجازية عدم حرمان الأطفال من حريتهم على نحو أكثر فعالية و تساعدهم في الحصول على الرعاية والحماية التي يحتاجونها. وبينما يتم تفضيل نهج تحويل الدعاوى إلى حد كبير حيث يغني الأطفال عن الحاجة للمثول أمام الإجراءات القانونية الكاملة ويقيهم من الوصمة الاجتماعية وأن يكون لهم سجل قضائي، إلا أن أمر إتباع التدابير غير الاحتجازية مع الأطفال الذين قطعوا شوطا في نظام قضاء الأحداث يجب أن يكون أولوية.

يجب أن تقوم التدابير غير الاحتجازية على ضمان الحقوق ويجب أن تأخذ منحى إعادة التأهيل الكامل للأطفال وإعادة إدماجهم. ويجب أن ينص القانون الوطني على مبدأ الاعتقال كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة[28]، و يجب أن يحرم الأطفال من حريتهم في حال عرف بأنهم يشكلون خطرا جسيما على السلامة العامة.

ويجب أن يكون الهدف من الحجز الفعال والمستمر هو ضمان أن يتم احتجاز الأطفال الذين يستوفون هذه المعايير للفترة الضرورية الادنى فقط، وينبغي أن تعطى الإرشادات والأدوات اللازمة لتحديد البيئة الأقل تقييدا والمناسبة لكل طفل، للشرطة والقضاة وغيرهم من المهنيين. ويجب أن تمثل التدابير السابقة للمحاكمة بصفة خاصة الحد الأدنى من التدخل في حرية الأطفال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هؤلاء الأطفال لم يدانوا بعد بارتكاب أي مخالفة.

وينبغي اختيار التدابير غير الاحتجازية المناسبة بناء على طبيعة المخالفة وخطورتها وبناء على العمر والنضج والوضع والخلفية التي جاء منها الطفل. وقبل المحاكمة، يمكن اتخاذ تدابير يطلق فيها سراح الأطفال ليعيشوا في كنف والديهم أو الأوصياء أو البالغين المسؤولين شريطة أن يقدموا تقارير دورية إلى مركز الشرطة ويمتثلوا لحظر التجول ويوافقوا على عدم التواصل مع الضحية. وفي حال ارتكب أحد الأطفال مخالفة ما لاحقا، يمكن للتدابير المجتمعية زيادة تسهيل الإشراف الفعال، وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج[29]. وكما هو الحال في تحويل الدعاوى، يمكن أن تشمل تدابير غير احتجازية محددة الرقابة، وخدمة المجتمع، والعقود السلوكية، وتقديم المشورة والإشراف المنزلي المكثف، والحضور إلى مركز التقارير الصباحي، والمشاركة في برنامج تطوير التعليم أو الكفاءة[30]. أما فيما يخص الأطفال الذين لا يحصلون على دعم الوالدين، فيمكن توفير بيئة سكنية آمنة لهم تمكنهم من الحصول على الخدمات الضرورية من خلال مرافق الرعاية المفتوحة

29 مشروع بدائل عدالة الأحداث في طاجاكستان هو عبارة عن برنامج لا يشمل الإقامة، ومنظم ومتعدد التخصصات هدفه منع معاودة ارتكاب المخالفات ...

25 Paulo Pinheiro, Independent Expert for the United Nations Secretary-General's Study on Violence Against Children, World Report on Violence Against Children (2006), p. 191.

26 المرجع السابق

27 Harry Holman and Jason Ziedenberg, Justice Policy Institute, The Dangers of Detention: The Impact of Incarcerating Youth in Detention and Other Secure Facilities (2006), available at http://www.justicepolicy.org/images/upload/06-11_REP_DangersOfDetention_JJ.pdf.

28 خفض على نحو ملموس الإقرار القانوني بمبدأ أن الاعتقال يجب أن يكون كملاذ أخير للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون من أعداد الأطفال المجردين من حريتهم في كازاخستان وقيرغيزستان وأذربيجان وأوكرانيا وجورجيا.

UNICEF, Juvenile Justice in the CEE/CIS Region: Progress, Challenges, Obstacles and Opportunities (2013), p. 4, available at http://www.unicef.org/ceecis/EU_ UNICEF_Juvenile_Justice_in_the_CEECIS_Region.pdf.

29 مشروع بدائل عدالة الأحداث في طاجيكستان هو عبارة عن برنامج لا يشمل الإقامة، ومنظم ومتعدد التخصصات هدفه منع معاودة ارتكاب المخالفات ويقدم خدمات تلبي احتياجات الأطفال الاجتماعية والعائلية والتعليمية على نحو فردي. وبالمثل، يشغل المعهد الوطني لمنع المخالفة وإعادة إدماج الجانحين في جنوب إفريقيا مشروع "فرصة للتغيير" – مشروع الأحكام غير الاحتجازية بما في ذلك العلاج من تعاطي مواد الإدمان، والتدريب على ضبط النفس، وخدمة المجتمع، وتعليم المهارات الحياتية، وتقديم المشورة الفردية والعائلية، والوساطة بين الضحية والجاني.

UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention (2010).

30 للحصول على قائمة كاملة بالتدابير غير الاحتجازية، انظر

UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention (2010).

ينبغي اتخاذ قرارات الحكم لتصب في مصالح الطفل الفضلى، و ينبغي أن يتم إشراك الأهل في اختيار التدابير غير الاحتجازية إلى الحد الذي تخدم فيه مشاركتهم هذه المصالح. فالتقييم الفردي لكل حالة هو الهدف الأسمى، حيث يسهل التقييم الفردي عملية ملائمة التدابير لكل من ظروف الطفل والبرامج والخدمات المتاحة في المجتمع، كما ويجب أن تكون التدابير غير الاحتجازية متناسبة، بحيث لا تتجاوز مدة أو مستوى التدخل الذي تقتضيه طبيعة المخالفة المرتكبة وخطورتها. وفي الحالات النادرة التي تتطلب تنفيذ إجراء الاحتجاز، ينبغي إعادة النظر دوريا باحتمالية اتخاذ إجراءات أقل تقييدا.

ويجب التأكيد على أن الأحكام غير الاحتجازية تصب في مصالح كل من الأطفال والمجتمع. بحيث توفر فرصا للأطفال لمواصلة تعليمهم وتطوير مهارات قيمة، ولبناء علاقات في المجتمعات التي يعيشون فيها، وكل ذلك بتكاليف اجتماعية ومالية أقل بكثير من تكاليف السجن[31] ، ويمثل الالتزام القانوني المفروض على الدول بتوفير التدابير غير الاحتجازية سياسة شرعية قائمة على الأدلة، ناهيك عن التقليل من سياسة الحرمان من الحرية. وقد أظهرت الأبحاث أنه يمكن للتدابير غير الاحتجازية أن تقلل من الجريمة بنسبة تصل إلى 70 في المئة[32] ، في حين أن الوقت الذي يمضيه الطفل في المعتقل يزيد من احتمالية أن الطفل سوف يعود ليقع في خلاف مع القانون[33] .

المعايير الدولية ذات الصلة:

CRC (37, 40); GC10 (3, 11, 23, 28, 44-45, 70-71, 73-74, 79-81); BR (5, 13, 16-19); JDL (1-2, 17); GA (15, 18, 41-42); SG (A.8, B.2); HRC (9-10); LA (47)

[33] تظهر الدراسات في كل من الولايات المتحدة وكمبوديا أن معدلات تكرار الأطفال المجردين من حريتهم للجنح تشهد ارتفاعا مقارنة بالأطفال الذين أتيحت لهم تدابير غير احتجازية...

31 Harry Holman and Jason Ziedenberg, Justice Policy Institute, The Dangers of Detention: The Impact of Incarcerating Youth in Detention and Other Secure Facilities (2006), p. 10.
للمقارنة بين تكاليف تدابير تحويل الدعاوى والتدابير غير الاحتجازية المتعلقة بالأحكام التي تنطوي على التجريد من الحرية، انظر:
UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention: What are the costs involved for diversion & alternatives compared to detention? (2009), available at http://www.unicef.org/tdad/whatarecostsinvolved.

32 See UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention 2009: Compilation of evidence in relation to recidivism, available at http://www.unicef.org/tdad/ evidencereducedrecidivism.

33 على سبيل المثال، تظهر الدراسات في الولايات المتحدة وكمبوديا أن معدلات تكرار الأطفال المجردين من حريتهم للجنح تشهد ارتفاعا مقارنة بالأطفال الذين أتيحت لهم تدابير غير احتجازية، وأدين ما يقارب 60 إلى 80 في المئة من الأطفال الذين حكم عليهم بالسجن في الولايات المتحدة بارتكاب مخالفة في وقت لاحق في غضون فترة زمنية تتراوح ما بين 2-5 سنوات. وفي فرنسا، وصلت معدلات معاودة ارتكاب مخالفة عند الأطفال المحتجزين إلى 90 في المئة للمرة الثانية.
Paulo Pinheiro, Independent Expert for the United Nations Secretary-General's Study on Violence Against Children, World Report on Violence Against Children (2006), p. 200; Angeliki-Marianthi Gyftopoulou, Child Imprisonment and Children's Rights: A Question of Consistency, Unpublished Masters Thesis (2012); Defence for Children International, Stop the violence!: The overuse of pre-trial detention, or the need to reform juvenile justice systems: Review of Evidence (2010), p. 27, citing La récidive des mineurs" (2009), available at http://pays-de-la-loire.emancipation.fr/spip.php?article21.

تهدف العدالة التصالحية لمعالجة الأسباب الجذرية وراء السلوك المخالف من خلال مساعدة الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون لفهم عواقب أفعالهم. ويلزم النموذج التصالحي الأطفال بتحمل مسؤولية إصلاح الضرر الذي تسببوا به، وبالتالي يشجعهم على إظهار قدراتهم على التغيير و العمل الإيجابي. ومن خلال التفاعلات الموجهة بين هؤلاء الأطفال وأولئك الذين تضرروا من جراء سلوكهم، تتضافر المجتمعات في محاولة لاستعادة الوئام ولإيجاد حلول مفيدة تعزز إعادة إدماج الأطفال كليا في المجتمع[34].

يمكن وضع أساليب تصدٍ مناسبة في العدالة التصالحية بدء بالأساليب البسيطة وصولا إلى المعقدة اعتمادا على مستوى المشاركة المتاحة[35].

حيث تأخذ استراتيجيات الاعتذار، والاستجابات المباشرة و المحادثات المفتوحة منحى أكثر رسمية، في حين تقدم التجمعات المجتمعية والمؤتمرات الإصلاحية نهجا أكثر تنظيما. ويمكن أن تشمل تدخلات معينة مثل: الوساطة بين الضحية والجانح[36] ومؤتمرات جماعية أسرية[37]، وجلسات إصدار الحكم أو جلسات علاج جماعية مفتوحة[38].

تستند تدابير العدالة التصالحية إلى نقاط القوة الخاصة بنظم العدالة التقليدية لتوفير أساليب تصدٍ فعالة ومرنة وملائمة محليا[39] ويمكن للمجتمعات عمل برامج تدعم حقوق ونمو وتطور وإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون حتى عندما تكون الموارد الوطنية شحيحة[40]، حيث تناسب النهج التصالحية برامج تحويل الدعاوى التي توفر الوسائل المناسبة للتصدي للجريمة خارج النظام القضائي الرسمي[41]. وعلى نفس المنوال، يمكن للنهج التصالحية التدخل في إصدار الأحكام لتوفير تدابير غير احتجازية أكثر ملائمة.

يجب أن تسهل القوانين والسياسات والممارسات الوطنية أساليب تصدي العدالة التصالحية حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا تبعا للظروف الفردية الخاصة بكل حالة. كما من المهم أن ندرك أن إجراءات العدالة التصالحية بحكم طبيعتها لا تركز على الطفل مباشرة وإنما على الضحايا والأسر، والمدارس، والأقران وغيرهم من أفراد المجتمع. ورغم وعود هذا النهج واسع النطاق بتسهيل عملية إدماج الأطفال بسهولة أكبر إلا أن هذا لا يعني التنازل عن حقوق الأطفال. يجب أن يتم اتخاذ الإجراءات التي تضمن حقوق الأطفال باستشارة محام وبالحصول على المساعدة من أحد الوالدين أو الوصي أو الكبار المهتمين، كما ويجب أن يكون الأطفال على علم تام بحقوقهم، وبطبيعة إجراءات العدالة التصالحية، وبالعواقب المحتملة وراء قبول التدخلات التصالحية[42].

المعايير الدولية ذات الصلة:

GC10 (3, 27, 44-45); SG (A.8, B.2); HRC (9)

39 تمت صياغة التشريعات في جنوب السودان وتيمور الشرقية بغية الاستناد إلى نقاط القوة الخاصة بالممارسات التصالحية التقليدية ...

34 UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention (2010).

35 See International Institute for Restorative Practices, What is Restorative Justice Practices?, available at http://www.iirp.edu/what-is-restorative-practices.php.
لمزيد من المعلومات حول مبادرات العدالة التصالحية، انظر:
United Nations Office on Drugs and Crime, Handbook on Restorative Justice Programmes, (2006), available at http://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/06-56290_Ebook.pdf.

36 تعمل لجان رعاية الطفل ومؤسسات الطفل في سيراليون على تيسير المصالحة بين الأطفال المتهمين بارتكاب مخالفات والأشخاص المتضررين من المخالفات المشار إليها
African Child Policy Forum and Defence for Children International, Achieving Child Friendly Justice in Africa (2012), pp. 62-3, available at http://www.crin.org/violence/search/closeup. asp?infoID=29168.

37 تشكل المؤتمرات الجماعية الأسرية أساليب استجابة مألوفة للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون في نيوزيلندا، حيث توفر هذه المؤتمرات فرصا للأطفال المخالفين ولعائلاتهم لمقابلة الضحايا والشرطة ومحامي الشباب تحت إشراف منسق عدالة الشباب. ويتم إعطاء الأطفال الفرصة لتحمل المسؤولية عن أفعالهم، ويطلب من الضحايا وصفا للآثار المخالفة عليهم شخصيا، ويتم الاتفاق على خطط لاصلاح الضرر وتسوية الخلاف.
ويوجد نظام هيكلي خاص بمؤسسات الشباب الجانحين مماثل لهذا في المملكة المتحدة. انظر
UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives Detention (2010).

38 تجمع جلسات إصدار الأحكام في كندا الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، وأفراد المجتمع والكبار والأقران وأفراد الأسرة والضحايا وضحايا الأسر معا لتغيير الهدف الذي يصبو نحو إصدار أحكام عقابية ضد الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون ليصب نحو إصلاح العلاقات الاجتماعية والمسؤولية. وبالمثل تيسر لجان عدالة الطفل الجماعية في ناميبيا إجراءات العدالة التصالحية بما في ذلك عقد المؤتمرات الجماعية الأسرية والوساطة بين الضحية والجاني وجلسات العلاج الجماعية المفتوحة.
Marie Wernham, Consortium for Street Children,An Outside Chance: Street Children and Juvenile Justice – An International Perspective (2004), p.137; African Child Policy Forum and Defence for Children International, Achieving Child Friendly Justice in Africa (2012), p. 63.

39 تستند لجان حقوق الطفل المجتمعية إلى النظم التقليدية للعدالة في أرض الصومال من أجل تزويد المجتمعات المحلية بطرائق أكثر تنظيما لحل المسائل المتعلقة بالأطفال الذين هم في خلاف مع القانون دون اللجوء إلى النظام القضائي الرسمي. بالمثل، تمت صياغة التشريعات في جنوب السودان وتيمور الشرقية بغية الاستناد إلى نقاط القوة الخاصة بالممارسات التصالحية التقليدية.
Save the Children, Juvenile Justice Law in Somaliland, Unpublished Submission to the International NGO Council on Violence Against Children (2013); Joint report of the Office of the High Commissioner for Human Rights, the United Nations Office on Drugs and Crime and the Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children on prevention of and responses to violence against children within the juvenile justice system (2012), p. 8.

40 في ملاوي تساعد لجان منع الجريمة المجتمعية في تحويل الأطفال من النظام القضائي الرسمي، وتقدم الإرشاد الأسري، وتدعم إعادة إدماج الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون.
Paulo Pinheiro, Independent Expert for the United Nations Secretary-General's Study on Violence AgainstChildren, World Report on Violence Against Children (2006), p. 216.

41 في بابوا نيو غينيا، تم تأسيس نظام قضاء أحداث قائم على الحقوق من منبع التقاليد الثقافية للعدالة التصالحية الذي يشجع تحويل الدعاوى من إجراءات المحكمة الرسمية إلى الوساطة المجتمعية.
UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention (2010).

42 See Basic Principles on the Use of Restorative Justice Programmes in Criminal Matters (2002), Principles 1-4

آليات الشكاوى

إن عدم وجود آليات شكاوى قيمة يترك الأطفال الذين هم في تماس مع نظام قضاء الأحداث أمام خيارات قليلة عندما يرتكب العنف ضدهم. ففي كثير من الأحيان تنعدم السبل أمام الأطفال للفت النظر إلى عنف الشرطة أو المؤسسات الأخرى ضدهم إلا من خلال الشرطة أو تلك المؤسسات ذاتها وليس من العجيب أن أقل القليل فقط من حوادث العنف تلك ضد الأطفال هي التي يتم الإبلاغ عنها، فما بالك بالتحقيق فيها[43]. ومن هنا، أصبح واجبا على الحكومات توفير وسائل آمنة وفعالة للإبلاغ عن حوادث العنف ضد الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، وكجزء من هذا، عليهم إنشاء آليات مراقبة فعالة لضمان احترام حق الطفل في الحماية خلال تماسه مع نظام قضاء عدالة الأحداث.

يجب أن تتاح الفرصة أمام الأطفال للإبلاغ عن العنف ضدهم بأساليب تتناسب مع حقوقهم واحتياجاتهم و مستوى فهمهم ، كما وينبغي توفير آليات شكاوى صريحة في جميع مراحل المشاركة في نظام قضاء الأحداث. ومن ضمن تدابير أخرى، ينبغي إيلاء الأطفال الصغار والمحرومين أو غيرهم من الأكثر تعرضا اهتماما خاصا عند تقديم بلاغات، و ينبغي أن تخصص للأطفال المحتجزين سبل للشكوى داخل و خارج المؤسسات التي يحتجزون فيها ويجب أن تتسم هذه السبل بالسرية[44]. وينبغي فحص الأطفال من قبل العاملين في مجال الصحة في حال تم إدعاء تعرضهم للعنف الجسدي لضمان عناية طبية فورية ولتوثيق طبيعة وحجم الإصابة. كما وتقع مسؤولية الإبلاغ عن حوادث العنف أو سوء المعاملة على موظفي قضاء الأحداث أيضا، وينبغي وضع نظم داخلية من شأنها إيقاف أي عنف مشتبه ضد الأطفال.

يجب أن يتم التحقيق بدقة ونزاهة وتفرد في جميع التقارير المقدمة حول العنف ضد الأطفال مهما كان مصدر تلك التقارير[45]، وعندما يتم إثبات أحد الشكاوى، يجب محاسبة جميع المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف على أفعالهم ووضعهم تحت لائحة من العقوبات بدءا من التوقيف وإنهاء الخدمة انتهاء بالملاحقة الجنائية. وبالمثل، ينبغي إعطاء الضحايا من الأطفال تعويضات مناسبة عن الأضرار المادية والنفسية والعاطفية التي لحقت بهم. وتتخصص مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وأمناء مظالم الأطفال والهيئات المستقلة غالبا للإشراف على عمليات التحقيق والعلاج، ويجب أن تعطى هذه المؤسسات السلطة اللازمة والموارد والاستقلالية للقيام بذلك.

وفي حين توفر آليات الشكاوى وسائل أساسية للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون لضمان حقوقهم، فإنه لا يكفي أن نصدر ردات فعل للمخاوف حول العنف المرتكب حال ظهوره. يصبح هذا صحيحا في حالات خاصة مثل حالات الأطفال المجردين من حريتهم، ممن يواجهون مخاطر الانتقام عند الإبلاغ عن أعمال عنف وغالبا ما يجدون صعوبة كبيرة في إثبات ارتكاب العنف ضدهم[46]. توفر المراقبة الوقائية وسيلة لدعم وحماية الأطفال المحتجزين من العنف في المقام الأول. ويجب أن تقوم هيئات المراقبة أو منظمات المناصرة المستقلة بتنفيذ إجراءات وقائية مستمرة ومنتظمة وأحيانا سرية[47] ويجب إتاحة إمكانية الوصول الكامل إلى المرافق والقدرة على مقابلة الأطفال والموظفين على انفراد. وينبغي أن تسعى أيضا لتحديد مجالات الاهتمام، ناهيك عن تحديد هدفها نحو إنشاء وتحسين تدابير منهجية للحماية من العنف[48].

المعايير الدولية ذات الصلة:

CRC (12, 19, 39); GC10 (89); RG (57); JDL (7, 24-25, 57, 72-78); GA (21-23, 25, 48); SG (B.2, B.4); HRC (17); LA (41)

47 في النمسا،يلتقي قضاة الحكم بالأطفال المحتجزين مرة واحدة في الشهر، ويقومون بزيارات سرية للمؤسسات ويكتبون تقارير متابعة...

43 Paulo Pinheiro, Independent Expert for the United Nations Secretary-General's Study on Violence Against Children, World Report on Violence Against Children (2006), p. 10; Violence Against Children in Juvenile Justice Systems: International Conference Report (2012), p. 10.

44 في هولندا، تلقى الشكاوى التي يقدمها الأطفال المحتجزون اهتمام اللجان ويتم تعيين المسؤولين للتحدث مع هؤلاء الأطفال بثقة ولإدارة النقاش مع الموظفين المتورطين، وتعين السلطات العليا وسائل أخرى للمراجعة المستقلة.
Violence Against Children in Juvenile Justice Systems: International Conference Report (2012), p. 13.

45 وقد تم إنشاء هيئة مستقلة منفصلة في أرمينيا من أجل التحقيق في جرائم خطيرة، بما في ذلك أعمال التعذيب من جانب الموظفين العموميين.
Violence Against Children in Juvenile Justice Systems: International Conference Report (2012), p. 10.

46 Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries: Overview report (2012), p. 37.

47 في النمسا، يلتقي قضاة الحكم بالأطفال المحتجزين مرة واحدة في الشهر، ويقومون بزيارات سرية للمؤسسات ويكتبون تقارير متابعة.
Violence Against Children in Juvenile Justice Systems: International Conference Report (2012), p. 9

48 لمزيد من المعلومات حول المراقبة الوقائية، انظر
Association for the Prevention of Torture, Monitoring Places of Detention: A Practical Guide for NGOs, available at http://www.osce.org/odihr/29845.

جمع البيانات والبحوث

يجب على واضعي السياسات فهم كيفية سير عمل نظام قضاء الأحداث في الممارسة العملية، ويجب إعطاء المحامين السلطة لتحميل السلطات الحكومية مسؤولية عدم ملائمة الأداء للنية المعلنة. وبما انه نادرا ما يتم جمع البيانات، لا يتم التركيز في كثير من الأحيان على ما هو موجود، ويتم نشر البيانات بصورة متقطعة[49]، ونظرا للنقص الواضح في المعلومات ذات الصلة، يتحتم على الحكومات البدء بجمع ونشر بيانات عن مؤشرات قضاء الأحداث بانتظام وشفافية.

وينبغي أن تتضمن بيانات قضاء الأحداث مجموعة واسعة من الإحصاءات بدءا بالمعدلات والنسب المئوية لعدد الأطفال الذين تم تحويلهم من نظام العدالة الرسمي وحتى عدد الأطفال المحتجزين ونسبة الأطفال الذين عرضت عليهم المساعدة بعد الإفراج عنهم لإعادة الدمج[50]. وحيث لا تتواجد هذه، ينبغي جمع مجموعة كاملة من البيانات الأساسية المصنفة لمدى انتشار العنف ضد الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون أثناء الاعتقال والاستجواب والمحاكمة وإصدار الأحكام، والاحتجاز، وأية مراحل أخرى من إجراءات قضاء الأحداث.

ومن شأن تكوين مثل هذه الصورة الكاملة عن نظام قضاء الأحداث إتاحة إمكانية بناء قرارات سياسية أكثر استنارة وزيادة المساءلة العامة، ناهيك عن دعم مشاريع البحوث الجارية لتطوير تدخلات أكثر فعالية لإيجاد قضاء أحداث خال من العنف. وينبغي تشجيع هذه المشاريع وتعزيزها، بالخروج بنتائج قيمة تستخدم لإيجاد مخرجات أكثر إيجابية بخصوص الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون .

المعايير الدولية ذات الصلة:

CRC (44); GC10 (73, 98-99); BR (30);
RG (5, 9, 48, 61-66); GA (31); SG (B.2); HRC (16)

الدعم العام

يقوي الخوف وانعدام الأمن الصور النمطية السلبية عن الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، وبذلك يصبح تمحور المفاهيم العامة لقضاء الأحداث عن العنف بين الشباب بدلا من المشكلات الكامنة وراء الحرمان الاجتماعي والاقتصادي[51]، حيث أن شح موارد تدابير تحويل الدعاوى والتدابير غير الاحتجازية، إضافة للأفكار الشائعة بأن الأطفال يتصرفون من غير أي حساب وبأنه لا يمكن أعادة تأهيلهم كليا في المجتمع، كل ذلك يؤدي إلى أن يشكل مفهوم «تصرف بحزم مع الجريمة» خطرا على تطور سياسات سليمة لقضاء الأحداث، ناهيك عن تشجيع ردات الفعل العنيفة الرسمية وغير الرسمية على حد سواء بشأن الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون[52].

يثبت التاريخ و الوضع الحالي لقضاء الأحداث، بأن النموذج التأهيلي يحتاج لثقة ودعم المجتمع لتحقيق النجاح. وفقا لذلك، ينبغي زيادة تعزيز وعي المجتمع بحقوق الطفل وقضاء الأحداث والآثار الضارة الناجمة عن العنف ضد الأطفال[53]، كما ويجب أن تستحق نظم قضاء الأحداث الدعم العام بصورة أكبر، ويتعين على الحكومات الوفاء كليا بالتزاماتها الدولية بتطبيق وتعزيز وإقامة نهج قضاء أحداث خال من العنف قائم على الحقوق.

المعايير الدولية ذات الصلة:

CRC (42); GC10 (96); RG (41-43, 49); JDL (8);
GA (11, 27); SG (B.4)

51 كان العنف بين الشباب ثاني أبرز المواضيع أهمية في وسائل الإعلام فيما يتعلق بالأطفال والمراهقين عام 2008 في أوروغواي ...

49 .g., UNICEF, Juvenile Justice in the CEE/CIS Region: Progress, Challenges, Obstacles and Opportunities (2013), p. 9

50 50 للحصول على قائمة بمقترحات من مؤشرات قضاء الأحداث، انظر:
United Nations Office on Drugs and Crimes and UNICEF, Manual for the Measurement of Juvenile Justice Indicators, available at http://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/06-55616_ebook.pdf.

51 في أوروغواي، كان العنف بين الشباب ثاني أبرز المواضيع أهمية في وسائل الإعلام فيما بتعلق بالأطفال والمراهقين عام 2008
Fundación Justicia y Derecho and UNICEF, Justicia penal juvenil: Realidad, perspectivas y cambios en el marco de la aplicación del Código de la Niñez y la Adolescencia en Maldonado, Montevideo, Paysandú y Salto, p. 35, available at http://www.unicef.org/uruguay/ spanish/Justicia_penal_juvenil2010_FINAL.pdf.

52 NGO Advisory Panel for the United Nations Secretary-General's Study on Violence Against Children, Violence Against Children in Conflict with the Law: A Thematic Consultation (2005), p. 4, available at http://www.essex. ac.uk/armedcon/story_id/000280.pdf; Joint report of the Office of the High Commissioner for Human Rights, the United Nations Office on Drugs and Crime and the Special Representative of the Secretary-General on Violence against Children on prevention of and responses to violence against children within the juvenile justice system (2012), p. 7.

53 للاطلاع على مشروع قانون قضاء الأحداث الجديد في أرض الصومال، وبرامج المناصرة والتوعية الموجهة لقادة المجتمع والمسؤولين عن تطبيق القانون، والشخصيات الحكومية المحلية والإقليمية والزعماء الدينيين والإعلاميين. انظر:
Save the Children, Juvenile Justice Law in Somaliland, Unpublished Submission to the International NGO Council on Violence Against Children (2013).

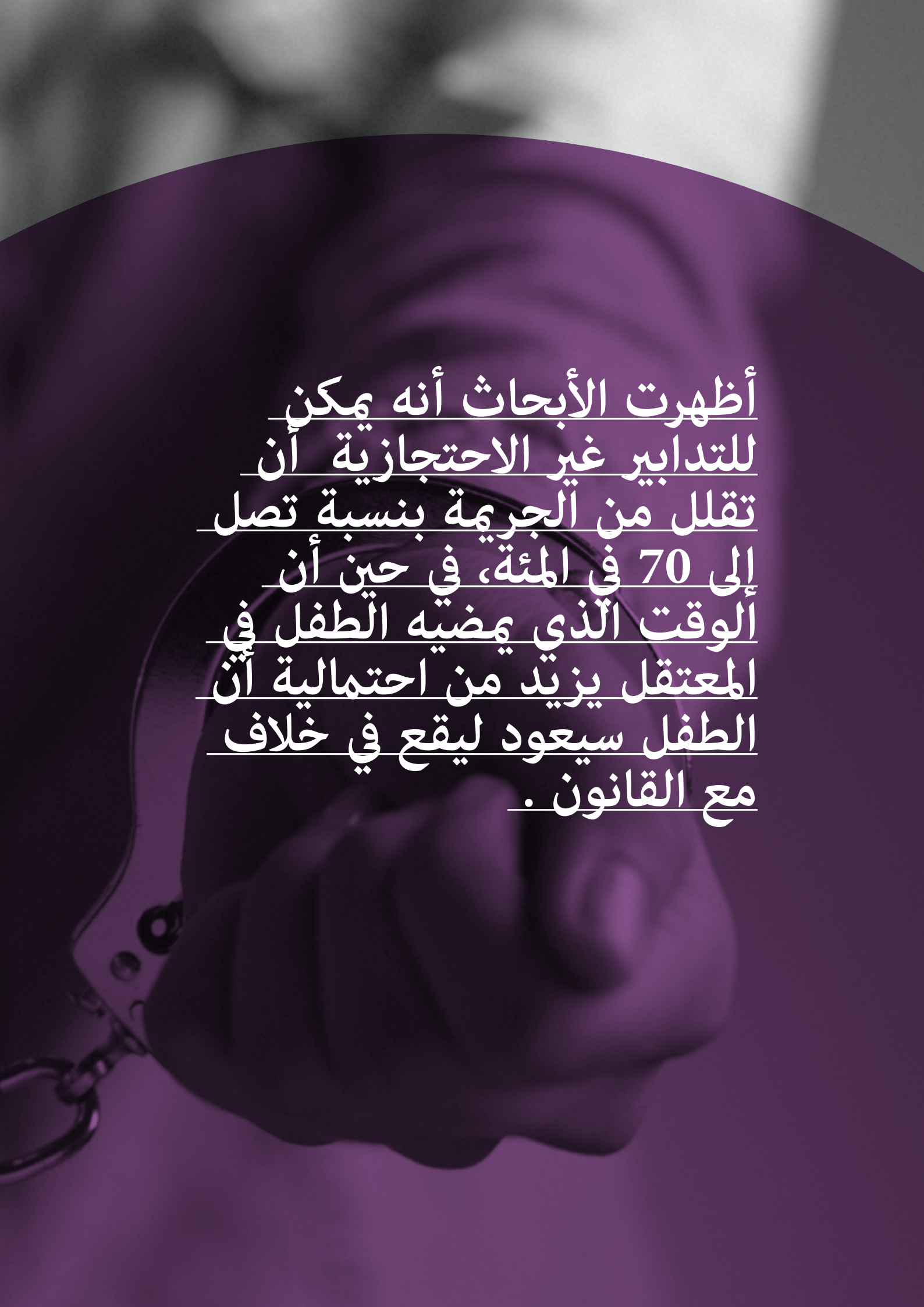

أظهرت الأبحاث أنه يمكن للتدابير غير الاحتجازية أن تقلل من الجريمة بنسبة تصل إلى 70 في المئة، في حين أن الوقت الذي يمضيه الطفل في المعتقل يزيد من احتمالية أن الطفل سيعود ليقع في خلاف مع القانون .

جولة مقارنة بين أنظمة قضاء الأحداث العنيفة والخالية من العنف

على الرغم من الإجماع شبه العالمي بالالتزامات والمعايير الدولية بما يتعلق بحقوق الأطفال، لا يزال العنف ضد الأطفال سائدا في جميع مراحل الاتصال بنظام قضاء الأحداث.

فالأطفال يتعرضون للعنف وغيره من الانتهاكات لحقوقهم في جميع مراحل الاتصال بنظام قضاء الأحداث بدءا بلحظات الاعتقال الأولى والاستجواب والمحاكمة وإصدار الحكم ونهاية بإعادة الإدماج. وفي حين تختلف طبيعة وشكل هذه الانتهاكات عبر وداخل كل نظام، إلا أنه يتضح جليا بأن معظم البلدان ما زالت غير قادرة على حماية الأطفال من جميع أشكال العنف. لتوضيح حقائق العنف المرتكب من خلال قضاء الأحداث، يتابع هذا التقرير مسيرة العنف ضد الطفل خلال نظام مصمم نظريا للعلاج. وتستند هذه المسيرة إلى قوانين قضاء الأحداث، والسياسات، والممارسات، والتقارير والدراسات والحكايات من مختلف أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، يود المجلس الدولي للمنظمات غير الحكومية تقديم رؤيا واضحة للمسيرة الافتراضية من خلال نظام قضاء أحداث خال من العنف. ويستند هذا إلى التزامات حقوق الطفل الدولية، والمبادئ التوجيهية والمعايير المتفق عليها في قضاء الأحداث، وإلى أفضل الممارسات المعتمدة.

عن طريق مقارنة الواقع بالتصور النموذجي، يسلط هذا التقرير الضوء على الطرائق التي يتم فيها استمرار ارتكاب العنف ضد الأطفال من خلال أنظمة قضاء الأحداث الفاسدة، كما ويسلط التقرير الضوء على الطريقة التي يمكن من خلالها إصلاح هذه الأنظمة لضمان الحماية الكاملة لجميع الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون من جميع أشكال العنف.

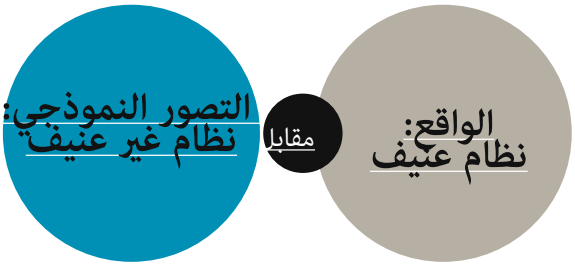

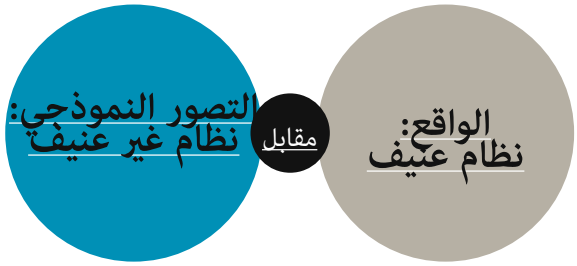

الاتصال الأول

وحدات شرطة متخصصة، وخدمات اجتماعية

خصصت جميع هيئات تطبيق القانون وحدات قضاء أحداث متخصصة وبرامج تدريب عام بخصوص حقوق الأطفال لضمان أن يتم التعامل مع التقارير والحوادث والحالات المتعلقة بالأطفال باحترام واهتمام.[57] وتتواصل خدمات الحماية الاجتماعية وحماية الطفل مع الشرطة[58]، وحيثما كان ذلك مناسبا، تكون أول من يستجيب للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون.[59]

المعايير الدولية ذات الصلة:
CRC (19); GC10 (13, 40, 92, 94, 97); BR (12, 22); RG (9, 58); GA (24, 28); SG (B.1-B.2); HRC (6,10)

غياب المعرفة والفهم

يعاني ضباط الشرطة ضمن الصف الأول في قضاء الأحداث من افتقارهم إلى المعرفة العملية بحقوق الأطفال.[54] لم يتم تدريب العديد من ضباط الشرطة على التعامل مع الأطفال بصفتهم الرسمية، حيث يخاطب هؤلاء الضباط الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون بنفس الطريقة التي يخاطبون بها الجناة البالغين[55]. ولا يحصل الأطفال على معاملة خاصة أو اهتمام مطبقي القانون، وتفتقر الأقسام المخصصة لقضايا قضاء الأحداث، إلى التمويل والاهتمام حتى أنها معدومة تماما.[56]

عدم التمييز، ودعم الرعاية الاجتماعية

تم الاعتراف بأن الجنح المرتبطة بالحالة الاجتماعية على أنها شكل من أشكال التمييز الضار على أساس السن وتم القضاء عليها، وهذا يعني أن الأطفال غير مستهدفين ولا تتم مسائلتهم أو حتى اعتقالهم لقيامهم بأفعال قد لا تتخذ على أنها تنتهك القانون إذا ما قام بها الكبار. وبالمثل، لا تعتبر السلوكيات المتبعة من أجل البقاء سببا للملاحقة القضائية وعوضا عن هذا تقدم الخدمات والمساعدات من خلال نظام الرعاية الاجتماعية للأطفال الذين تراهم الشرطة على أنهم بحاجة للرعاية والحماية.

المعايير الدولية ذات الصلة:
CRC (2, 19-20); GC10 (6, 8-9, 94); BR (3); RG (56); SG (A.2); HRC (14)

جنح مرتبطة بالمكانة الاجتماعية

تجرم المخالفات المرتبطة بالمكانة الاجتماعية الأطفال بنفس أسلوب تجريم الأفعال التي يرتكبها الراشدين. وتشمل هذه المخالفات عادة انتهاك حظر التجول، وتغيب عن المدرسة، وهروب، وسلوكيات معارضة للمجتمع أو سلوكيات « لا يمكن السيطرة عليها »، وتورط مع العصابات أو المجرمين المشتبهين [60] ، أو حتى أبسط الأمور وهو العصيان. [61] وما يزيد الطين بلة، أن السلوكيات المتبعة من أجل البقاء كالتسول، وجمع النفايات، والتسكع والتشرد والدعارة، تؤثر سلبا على الأطفال المحرومين والذين يعيشون أو يعملون في الشوارع. [62]

يعزز تجريم جرائم المكانة الاجتماعية والسلوكيات المتبعة من أجل البقاء الأفكار التي تساوي الفقر والشباب بالإجرام. [63] وتسهل السلطة المطلقة وحرية التصرف المطلقة المعطاة للشرطة في تطبيق هذه القوانين [64] الطريق أمام ارتكاب التمييز والعدوان والعنف ضد الأطفال. [65]

مراعاة الأطفال الأكثر تعرضا

يتم التعامل مع جميع الأطفال بكرامة وبأسلوب مناسب لعمرهم ونضجهم. ويتم تحديد حالات الضعف والحرمان لضمان قدر أكبر من الحماية ولتوفير دعم إضافي بدلا من المضايقة، والاستجواب أو الاعتقال. حيث لا ينظر لمعدلات الاعتقال والاحتجاز و الإدانة بأي شكل من الأشكال على أنها مؤشرات للنجاح، وقد قامت الشرطة ببناء علاقات غير عنيفة قائمة على الثقة والمسؤولية بين الأطفال والمجتمعات المحلية.

المعايير الدولية ذات الصلة:
CRC (2, 19, 40); GC10 (6, 18, 97); SG (A.5, A.7); HRC (8, 19)

استهداف الأطفال الأكثر تعرضا

تنظر الشرطة للأطفال الأكثر تعرضا المحرومين والأطفال المهمشين والذين لا حيلة لهم على أنهم جانحون، و بالتالي تعرضهم للتورط أكثر في نظام قضاء الأحداث.[66] إن العنف الذي ترتكبه الشرطة ضد الأطفال الضعفاء مستهدف ومنهجي، ويشمل تقارير متواترة من الابتزاز والتهديد والضرب والاغتصاب و حتى القتل.[67] حيث تشكل هذه الإجراءات جزءا من حملات أكبر ل «تطهير» الشوارع[68]، وأهدافا لتطبيق القانون استنادا إلى عدد الاعتقالات أو عدد الجرائم التي حلت لضمان زيادة أعمال الشرطة في المناطق المحرومة.[69] ونتيجة لذلك، ترسخت أنماط التمييز والعنف أكثر من ذي قبل وساءت العلاقات بين الشرطة والمجتمعات التي تعمل فيها. [70]

الاعتقال

التحويل المتصف بالاحترام إلى الحجز

يتم أخذ الأطفال إلى السجن بأقصى قدر من الرعاية والاهتمام، وهناك توجيهات واضحة قائمة على الحقوق لتنفيذ عمليات البحث وجمع العينات عند الحاجة. ومن ضمن تدابير أخرى، يتم تنفيذ عمليات البحث دائما عن طريق ضباط شرطة من نفس الجنس، و تجري عمليات البحث المراعية وفقط عند وجود التبريرات الاستثنائية وبوجود الضمانات المناسبة.

يتم إبلاغ جميع الأطفال بأسباب القبض عليهم بلغة يمكن لهم فهمها وبطريقة تناسب سنهم ومستوى نضجهم.[78] وفور الاعتقال يتم تسجيل تاريخ ووقت ومكان الاعتقال واسم الضابط الذي قام بعملية الاعتقال واسم وتفاصيل الطفل المعتقل وسبب اعتقاله ومكان حبسه وحجزه. وتبقى هذه السجلات سرية ومفتوحة لإعادة التقصي عند الضرورة فقط أمام المحامين والباحثين والأخصائيين الاجتماعيين، وهيئات المراقبة المستقلة، والأشخاص أو الهيئات الأخرى التي تعمل في مجال دعم حقوق الأطفال.

بالإضافة إلى ذلك، يتم التعامل مع الحالات التي فيها شك بخصوص سن الشباب إذا ما كان فوق سن الرشد على أنهم أطفال حتى يتحدد سنهم بطريقة صحيحة ودقيقة وموثوقة يتم من خلالها احترام حقوقهم.[79]

المعايير الدولية ذات الصلة:
CRC (16, 19, 37, 40); GC10 (39, 44, 46-48, 62-63, 72); BR (8, 21); JDL (21); GA (12); HRC (19)

القسوة والاعتقالات الموثقة بطريقة سيئة

يتم القبض على الأطفال في ظروف عنيفة، وتتم مداهمة منازل عائلاتهم أحيانا في وقت متأخر من الليل أو في الصباح الباكر[71]، ويتم التفتيش عنهم دوريا دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتهم أو كرامتهم الإنسانية. [72] حيث ينسى ضباط الشرطة ويرفضون تسجيل تفاصيل الاعتقال تاركين الأطفال دون أي اعتراف رسمي بحالتهم كمشتبهين. [73] فالأطفال قد لا يعرفون أو يفهمون التهم الموجهة إليهم، وغالبا لا يتم إعلامهم بحقوقهم القانونية، وبطبيعة الإجراءات القضائية، أو العواقب المحتملة وراء الإدانة أو الإقرار بالذنب.[74] علاوة على ذلك، تعتمد الشرطة على وسائل غير دقيقة أو تعسفية للتحقق من سن الأطفال الذين لا يملكون هوية رسمية أو شهادة ميلاد رسمية،[75] وحتى أن الشرطة تلجأ لافتراض[76] أنهم فوق سن الرشد لتجنب توفير الحماية التي يستحقونها.[77]

مقابلات مراعية لاحتياجات الطفل

يتم تخصيص غرف خاصة مراعية لاحتياجات الطفل لاستجواب الأطفال الذين يعتقد بأنهم في خلاف مع القانون، وتمتد مقابلات الشرطة لمدة زمنية مناسبة وتتم بطريقة تناسب الأطفال.[86] ويتم منح الأطفال حقوقهم كاملة كمشتبه بهم، ولا يطلب منهم الإدلاء ببيانات أو التوقيع على وثائق دون حضور محام وأحد الوالدين أو الوصي أو غيرهم من الكبار المهتمين بأي شكل من الأشكال. وعند الضرورة، تتم مراقبة الاستجوابات أو تسجيلها صوتا وصورة باستقلالية لضمان حماية الشباب أو تحديدا الأطفال الضعفاء من التعرض للعنف أثناء استجواب الشرطة. وترفض المحكمة أي أدلة تم الحصول عليها عن طريق التعذيب أو الإكراه وسوء المعاملة أو غيرها من أشكال العنف في المحكمة.

المعايير الدولية ذات الصلة:
CRC (19, 37, 40); GC10 (56-58); BR (10); GA (11); SG (A.3-A.4, B.2); HRC (19); LA (36, 47)

الاستجواب العنيف

يتعرض الأطفال لاستجوابات قاسية، وتهديدية وطويلة، ولا تتم توعيتهم بحقوقهم التي يستحقونها أثناء إجراءات استجواب الشرطة. [80]

وحتى في حالة توفر الحماية القانونية الكافية لإجراء مقابلات مع الأطفال الذين يعتقد أنهم في خلاف مع القانون، يتم التباهي علنا بتحقيقات الضباط أو بالتحايل الذي يتم من خلال إعادة تعريف الاستجوابات على أنها «محادثات» غير رسمية.[81] ويعرض القصور في منح الأطفال حقوقهم الكاملة كمشتبهين للتعذيب على وجه الخصوص[82] ولسوء المعاملة وغيرها من أشكال العنف.[83] ولا يتغير بعد اتهامهم رسميا، ويتم توظيف التقنيات العنيفة بانتظام للحصول على معلومات تدينهم. [84] وفي العديد من الحالات، يتم خداع الأطفال أو إجبارهم على التوقيع على اعترافات لإنهاء ألم الاستجواب بكل بساطة.[85]

الاعتقال

دعم الوالدين الكامل

عندما يتم أخذ الأطفال إلى السجن، يتم إبلاغ آبائهم أو أولياء أمورهم على الفور، ويطلب منهم التواجد مع أطفالهم في مركز الشرطة وعند المثول أمام هيئة المحكمة طالما أنه لا يتعارض بوضوح مع مصالح الطفل الفضلى.[91] وفي حال كانت هوية والدي الطفل أو الوصي القانوني عنه غير معروفة، يتم توفير دعم أحد البالغين الموثوقين خلال جميع أوجه التفاعل الرسمية مع سلطات تطبيق القانون.

المعايير الدولية ذات الصلة:
CRC (9, 40); GC10 (53-54, 58); BR (7, 10, 15), JDL (22); LA (47)

معيقات تمنع مشاركة الأهل

غالبا لا يتم إخطار الآباء وأولياء الأمور باعتقال طفلهم، وبالتالي لا يكون أمامهم وقت كاف لإدراك طفلهم حال تواجده في مقر الشرطة، كما لا يتم إبلاغهم بمثول طفلهم للمرة الأولى أمام هيئة المحكمة.[87] وفي بعض الحالات، يتم الاتصال بالوالدين فقط لأخذ رشوة مقابل الإفراج عن أبنائهم؛[88] وفي ظروف أخرى، قد يرغب الأهل بلحاق أطفالهم إلى مركز الشرطة، ولكنهم يخشون أن يتم اعتقالهم على حد سواء.[89] ونتيجة لذلك، غالبا ما يترك الأطفال تحت رحمة سلطات إنفاذ القانون دون دعم وحماية وتفهم أحد البالغين الموثوقين.[90]

المساعدة القانونية العاجلة والمختصة

يعطى الأطفال فرصة التواصل مع محام لحظة نقلهم إلى السجن.[96] ويجوز لهم طلب محام خاص من اختيارهم أو محامي دفاع مختص لتمثيلهم على نفقة الحكومة، ويتم تدريب المحامين وتعليمهم على تمثيل الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، وحيثما كان ذلك ممكنا يتم تكليفهم بقضايا هؤلاء الأطفال حتى الانتهاء منها.[97]

المعايير الدولية ذات الصلة:
CRC (37, 40); GC10 (49-50, 52, 58, 82); BR (7, 15); JDL (18); GA (16); SG (A.6, B.1-B.2); HRC (4); LA (18, 26, 28-29, 31, 40, 44-47)

غياب وعدم فعالية المحامي

الغالبية العظمى من الأطفال غير قادرين على تعيين محام خاص، وهناك تقاعس في توفير المساعدة القانونية لكثير من الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون إن لم يكن معظمهم.[92] فما يحصل هو: إما أن الأطفال ليس لديهم الحق في الاستعانة بمحام أو لا يمكنهم اللجوء لممثل عنهم عمليا نظرا لقلة أمكانية توفير محامي دفاع عنهم.[93] وحتى عند تقديم المساعدة القانونية، غالبا لا يتم تقديمها إلا بعد استجواب مطبقي القانون للأطفال.[94] وعوضا عن ذلك، يمكن للشرطة أن تتعمد تأمين تعيين محامين ممن سيتعمدون الفشل في العمل متناقضين مع رغبة الطفل أو مصلحته الفضلى أثناء الاستجواب.[95]

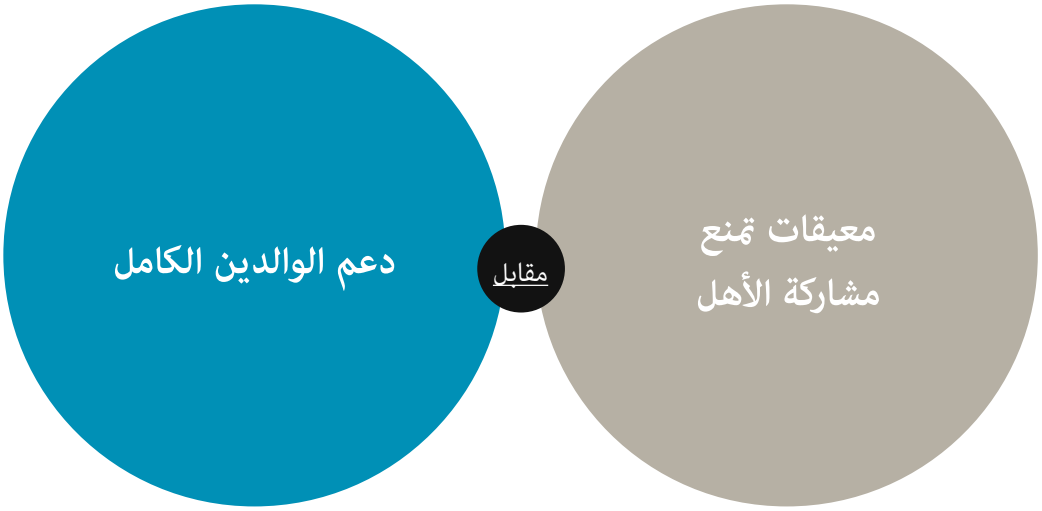

الاحتجاز ما قبل المحاكمة

قيود صارمة على الحرمان من الحرية

يعتبر الاحتجاز قبل المحاكمة هو الملاذ الأخير،[107] ويحضر الأطفال المحتجزين لدى الشرطة أمام السلطة القضائية بأسرع وقت ممكن في وقت لا يتجاوز 24 ساعة من وقت الاعتقال،[108] ويسمح بالاحتجاز قبل المحاكمة فقط في حال وجود خطر حقيقي بأن يتسبب الأطفال بالأذى للغير ويكون ذلك الاحتجاز لأقصر فترة ممكنة، [109] وإذا كان ذلك هو الحال، يوضع الأطفال في مراكز إقامة مناسبة لأعمارهم بحث تضمن الاحترام الكامل لحقوقهم وتوفير الرعاية المناسبة والخدمات العلاجية والحماية لهم.

لا يحتجز الأطفال قبل المحاكمة لمدة تزيد عن ستة شهور،[110] ويعرضون على سلطة قضائية مرة كل أسبوعين على الأقل من اجل الاطلاع على اية معلومات جديدة أو أي تغييرات في الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى إطلاق سراحهم، ويمثل الأطفال محام مختص ويرافقه أحد الوالدين أو الوصي أو شخص بالغ موثوق به كما هو الحال في أي إجراءات قانونية. يجب تقديم الأسباب والأدلة للاستمرار في الاحتجاز في كل جلسة لأي طفل يعاد إلى الحجز، لا يشترط دفع المال عندما يكون إطلاق السراح ممكنا، حيث يمكن للطفل أن يعود لرعاية أهله أو الوصي عليه أو أي شخص بالغ مع توفير دعم كاف لإعادة دمجه.

معايير دولية ذات صلة:
CRC (37, 40); GC10 (11, 28, 42, 51, 79-84); BR (7, 10, 13, 19-20); JDL (17-18); GA (18, 35); SG (A.8, B.2); HRC (9)

احتجاز الشرطة للأطفال بدون تدقيق ولفترة غير محدودة

يحتجز عدد هائل من الأطفال دون محاكمتهم ابدا[98]، حتى وعندما تقتضي القوانين مثولهم امام المحكمة في غضون ساعات من الاحتجاز، يترك الأطفال في السجون التابعة للشرطة لأيام وأسابيع وأشهر في كل مرة [99]، غالبا لا توجد قوانين عليا ثابتة تحدد مدة بقاء الطفل في الاحتجاز قبل المحاكمة، ومن الممكن أن يمدد القاضي هذه المدة لأجل غير مسمى[100]، حتى وان وجدت هذه القوانين فهي نادرا ما تفرض دون وجود تاريخ ووقت للاعتقال[101]. لا يضمن حكم إطلاق السراح المشروط نهاية للاحتجاز ما قبل المحاكمة حيث أن مبلغ الكفالة عادة ما يكون مرتفع القيمة بحيث لا تستطيع العائلة سداده[102].

على الرغم من كون زنازين الشرطة غير ملائمة للأطفال فهي الخيار الأوسع انتشارا لاحتجاز الأطفال قبل المحاكمة،[103] وتكون أماكن الاحتجاز قبل المحاكمة مروعة للغاية[104]، ولا يستفيد الأطفال المحتجزين قبل المحاكمة من نفس البرامج التعليمية المتاحة في مرافق الاحتجاز طويل الأمد [105]، كما ويكون الأطفال في الاحتجاز قبل المحاكمة معرضين بشكل خاص أكثر للعنف والاعتداء والمعاملة السيئة في مراكز الشرطة أكثر منه في المراكز الرسمية المخصصة لهم[106].

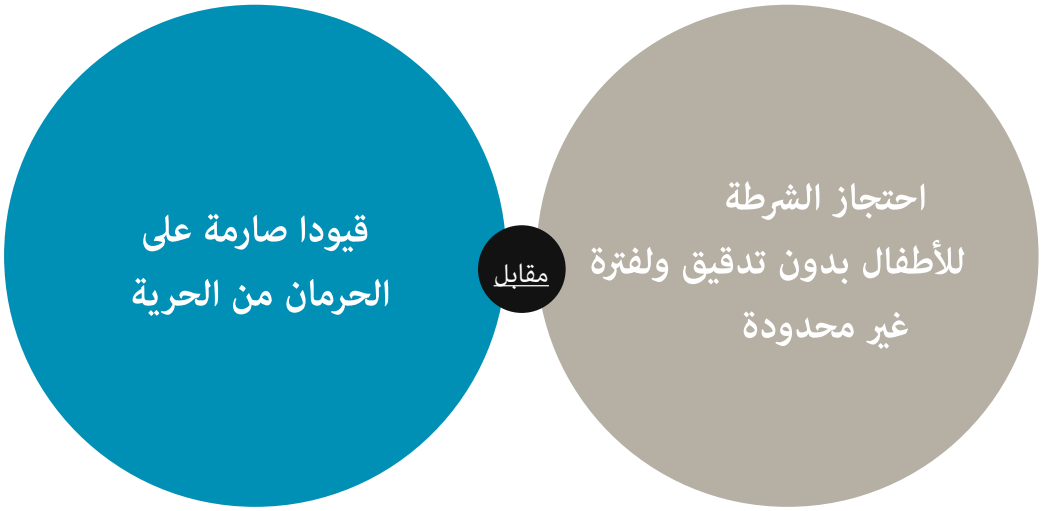

لا يدرك العديد من الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون طبيعة الإجراءات القانونية ودور القضاة والمدعون العامون وحتى محاموهم.

المحاكمة

إجراءات ومرافق ملائمة
يحاكم جميع الأطفال الذين هم على خلاف مع القانون في محاكم محلية خاصة بالأحداث بمرافق مخصصة لاحتياجاتهم. تصمم غرف المحكمة لتكون غير مخيفة، وتتوفر غرف انتظار تراعي خصوصية الطفل. تعقد الجلسات في غرف مغلقة، ولا يعلن عن الطفل الذي هو في خلاف مع القانون إلا إذا سمح هو بذلك بطلب رسمي.[115]

تجرى المحاكمة باستخدام لغة وطريقة مناسبة للطفل حسب درجة فهمه، وأيضا لا يرتدي القضاة والمحامون وعاملي المحكمة الزي الرسمي أثناء الجلسات والتي تكون قصيرة قدر الإمكان مع وجود استراحات منتظمة، ويتم الحد من التشتيت والمقاطعة قدر الإمكان.[116]

معايير دولية ذات صلة:
CRC (40); GC10 (46, 64-67, 92-93); BR (8, 14); GA (14); SG (A.4, A.6, B.2); LA (46-47)

عدم وجود محاكم خاصة بالأحداث
هنالك عدد قليل جدا من غرف المحاكمة خاصة بالأطفال الذين هم في خلاف مع القانون وان وجدت تكون متباعدة، وتتم إجراءات المحاكمة في نفس المكان المخصص للمجرمين البالغين،[111]، ويحاكم الأطفال في محاكم البالغين دون وجود الحماية التي يستحقونها،[112] وعادة ما تتم هذه المحاكمات في غرف مفتوحة مما يتيح الفرصة للمجتمع والإعلام والجمهور الاطلاع على أمورهم.[113]حتى وان وجدت محاكم خاصة بالأحداث، يجبر العديد من الأطفال على السفر مسافة طويلة كي يصلوها،[114] وهذا لا يعرض الأطفال للعنف من قبل الشرطة فحسب، بل ويكون سببا لان لا يرافق أولياء الأمور، ممن لا يملكون الوقت والمال، أطفالهم للمحكمة.

المشاركة التامة
يعرف الأطفال مسبقا بالإجراءات القانونية خلال الجلسات، ويكونوا قادرين على المشاركة في الإجراءات والدعاوى المقامة ضدهم، ويعاملون باحترام ومراعاة لسنهم واحتياجاتهم الخاصة ودرجة نضجهم وفهمهم،كما يحصل الأطفال على مساعدة قانونية ويستطيعون المشاركة في الدفاع عن أنفسهم، ولديهم الحق، لا فرضا عليهم، أن يقدموا دلائل للمحكمة، وحيثما يطلب من الطفل أن يدلي بشهادته فيجب أن يسأل أسئلة مباشرة بلغة واضحة مناسبة للطفل، ويجب حمايته من الأسئلة العدائية.

معايير دولية ذات صلة:
CRC (12, 40); GC10 (12, 43-46, 56, 59); BR (7, 14-15); SG (A.3, A.6, B.2); LA (45, 47)

صمت قسري لا يصحبه احد
لا يدرك الأطفال الذين هم على خلاف مع القانون طبيعة الإجراءات القانونية ودور القضاة والمدعي العام وحتى محاموهم، وكما ذكر سابقا، لا يحصل الأطفال على إرشاد خلال جلسات الاستماع، وفي أفضل الحالات يحصل الطفل على استشارة قانونية رديئة النوعية،[117] وحتى لو عين للطفل محام فذلك يكون لوقت قصير جدا ويتم تغييره باستمرار كلما زادت مدة المحاكمة،[118] ولا تسمح بعض المحاكم للطفل بالدفاع عن نفسه أو الإدلاء بشهادته أو التكلم إذا لم يكن لديه محام يمثله .[119] عند طلب الأطفال على منصة الشهود فمن الممكن أن يطلب منهم الإجابة على أسئلة مخادعة أو عدائية أو مربكة تجعل من الصعب عليهم إعطاء معلومات دقيقة[120].

قرار سري سريع
وبما أن الوقت يمر ببطء بالنسبة للأطفال[125]، فيجب أن تعطى الأولوية لقضايا الأطفال، خاصة من يوضعون بالحجز قبل المحكمة، ويجب أن تحل تلك القضايا بسرعة دون أي تأخير،[126] وايضا يجب أن تكون قرارات المحكمة موثقة وموضحة بلغة يفهمها الأطفال، وان لا يكون هنالك استئناف من جانب سلطة أعلى.
تحفظ جميع السجلات ذات الصلة بالأطفال الذين هم في خلاف مع القانون وتكون سرية، وتشطب الجناية من ملف الطفل عند بلوغه

معايير دولية ذات صلة:
CRC (16, 40); GC10 (27, 51-52, 60, 64, 66-67, 82-84); BR (7-8, 20-21); JDL (17, 19); GA (23); SG (A.6); LA (41, 46)

التأجيل الدائم للعدالة
تزدحم محاكم الإحداث بعدد هائل من تراكمات القضايا،[121] وتتم مماطلة القضايا من خلال الإجراءات البيروقراطية والتأخير المتكرر،[122] وهذا التأخير في الإجراءات والتحقيق والمواعيد يعني بان هنالك أطفال ينتظرون عدة سنوات حتى تحل قضاياهم، [123] وعند اتخاذ القرار النهائي نادرا ما يكون الحكم بلغة مفهومة للطفل، ومن الممكن أن لا يكون للطفل ملجأ قانوني لطلب الاستئناف من محكمة أعلى. لا تكون الإحكام النهائية خاصة ولا تشطب من سجل الطفل عند بلوغه مما يعني بأن يظل للطفل سجل إجرامي دائم.[124]

الأحكام

الأحكام المبنية على الحقوق

لا يحكم على الأطفال الذين هم في نزاع مع القانون أبدا بالإعدام أو الإيذاء البدني أو السجن مدى الحياة أو غيرها من أنواع الأحكام العنيفة اللاإنسانية التي يحظرها القانون. تحترم الأحكام حقوق الطفل وتخدم مصلحته الفضلى، ويعمل على تطويرها خبراء لهم صلة برفاه الطفل

معايير دولية ذات صلة:
CRC (3, 19, 37, 40); GC10 (10, 13, 71, 74-77); BR (16-19); RG (54); SG (A.4); HRC (13, 19); LA (45)

الأحكام اللاإنسانية العنيفة

يحكم على الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون بأحكام عنيفة جسديا ونفسيا، هنالك سبعة دول على الأقل تسمح بإعدام الأطفال[127] كما ويعتبر الضرب بالعصا والجلد والرجم وبتر الأعضاء وغيرها من ضروب العقاب الجسدي أحكام قضائية مقبولة،[128] ويحكم على عدد كبير من الأطفال بالسجن مدى الحياة، دون إمكانية الإفراج للبعض، ويمكن الحكم عليهم لمدة طويلة أو لمدة غير محددة والتي من الممكن أن تؤدي إلى الموت في السجن.[129]

وحتى في البيئة الأكثر تحررا يمكن أن يتعزز العنف واللاإنسانية، فهنالك أطفالا يجبرون على حضور برامج شبه عسكرية تعزز أجواء الترهيب والعدوانية.[130]

خدمات مرتكزة على العائلة والمجتمع

تعتبر الأحكام التي تتضمن حرمان الطفل من حريته الملجأ الأخير، وتطبق على الأطفال الذين يشكلون خطرا على السلامة العامة وتكون هذه الأحكام لأقصر مدة ممكنة[136] ويوقف تنفيذ حكم الاحتجاز حال توفر الامكانية، ويسمح للطفل الحصول على الخدمات التأهيلية اللازمة في المجتمع. تعطى الأولوية للإجراءات المبنية على العائلة والمجتمع وتكون متوفرة بكثرة، ويكون الاحتجاز في دور الرعاية فقط إذا اقتضت مصلحة الطفل الفضلى ذلك.

معايير دولية ذات صلة:
CRC (3, 37, 40); GC10 (11, 23, 28, 70-71, 73-74, 79-80, 94); BR (17-19, 23, 28); RG (17-19; 32-35); JDL (1-2); GA (18, 42); SG (A.8, B.2); HRC (9); LA (47)

انتشار الحرمان من الحرية

قدر عدد الأطفال الذين قبعوا في الحجز عام 1999 بمليون طفل[131] وهذا العدد في ازدياد. يعتبر الاحتجاز هو الخيار الحالي في العديد من النظم القانونية[132]، حتى وان كان الطفل جانحا للمرة الأولى أو عندما يتهم الأطفال بارتكابهم مخالفات صغير غير عنيفة[133]، ولا تؤخذ ظروف الطفل الاجتماعية والعائلية والتعليمية والاقتصادية في الحسبان عند محاكمته، ولا يبذل جهد كاف لتحديد الحكم الأقل تقييدا.[134] ويلاحظ غياب الإجراءات غير الاحتجازية غالبا ولا يقدم للأطفال عادة الخدمات التي يستحقونها[135].

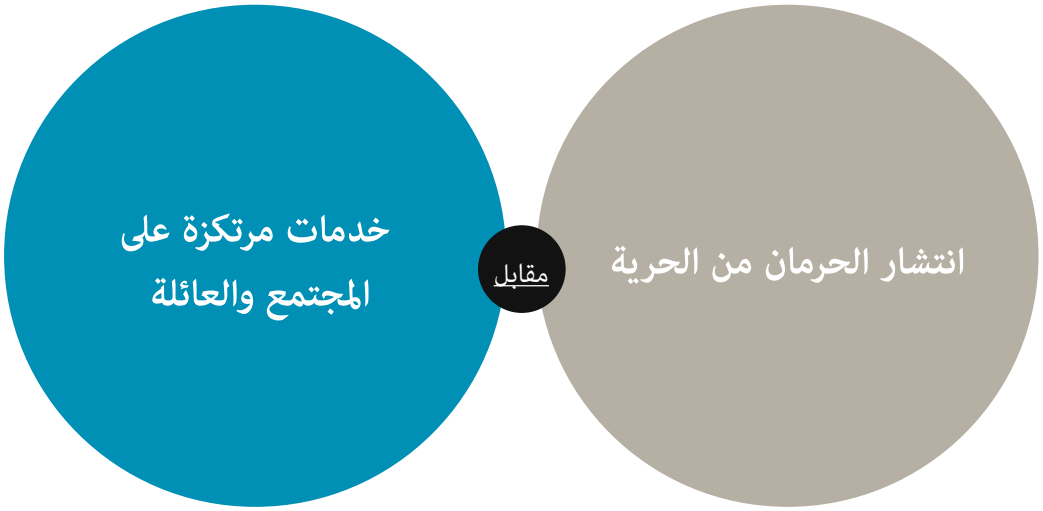

الاحتجاز

دور رعاية منفصلة ومناسبة للسن

من الضروري جدا فصل الأطفال الذين هم على خلاف مع القانون عن الراشدين في حالة الحرمان من الحرية، وذلك أثناء الاحتجاز لدى الشرطة، والاحتجاز قبل المحاكمة و خلال التنقل بين المراكز المعنية، يوضع الأطفال في مرافق مناسبة لأعمارهم وجنسهم مصممة ومعدة بما يتناسب وحقوقهم واحتياجاتهم ويتم فصل الأطفال المختلفين في السن والشخصية عند الضرورة وذلك من اجل حمايتهم.

المعايير الدولية ذات الصلة:
CRC (2, 3, 37); GC10 (40, 85-86); BR (26-27); JDL (27-29); SG (A.4)

اعتداء الراشدين والنظراء

بالرغم من أن معظم الدول تقتضي قانونا ان يتم احتجاز الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون في أماكن منفصلة عن تلك المخصصة للراشدين، فان ذلك لا يحدث في الواقع[137] خاصة للعدد القليل من الفتيات اللواتي هن في تماس مع قضاء الأحداث،[138] فعند سجن هؤلاء الأطفال مع بالغين يكونون أكثر عرضة للاعتداء الجنسي[139] وأنواع أخرى من العنف. حتى وان احتجز الأطفال في منشآت منفصلة فهنالك أيضا مخاوف بان يتعرض الأطفال الأصغر سنا للاعتداء والاستغلال وأشكال أخرى من الاضطهاد يمارسه عليهم أقرانهم[140]، فعندما تكون الظروف المعيشية هي الفقر وقلة الغذاء والماء فان عنف الأقران يصبح إستراتيجية سائدة للبقاء على قيد الحياة[141]، ففي أسوء الحالات يمارس هذا النوع من العنف بشكل منظم عصابات الأطفال المحتجزين.[142]

سكن وتعليم ورعاية طبية ذات جودة عالية

تتوفر أماكن لاحتجاز الأطفال في خلاف مع القانون وتكون واسعة ومضاءة جيدا يدخلها الهواء النظيف ومؤثثة جيدا ومزينة ومصممة على نحو مناسب ومعدة بمساحات واسعة مناسبة للتعلم وممارسة التمرين والأنشطة الجمعية. يعرض جميع الأطفال الذين يحرمون من حريتهم على طبيب للفحص البدني والقضايا المتعلقة بالصحة النفسية، وتكون هنالك فحوصات دورية، وتتوفر خدمات طبية دائما عند الحاجة، كما وتتوفر خدمات طبية جسدية ونفسية. للأطفال المحتجزين الحق في الحصول على تعليم شامل ذو جودة عالية يهدف إلى تطوير قدرات الطفل لأقصى درجة ممكنة،[156] ويتمكن الطفل من ارتياد المدارس المجتمعية إذا أمكن[157] وبرامج أوسع تشتمل على التدريب المهني وإرشادات الصحة الوقائية والتعليم البدني وأنشطة ترفيهية يتم الإشراف عليها.

المعايير الدولية ذات الصلة:
CRC (24, 28, 31, 37); GC10 (40, 89); BR (13, 24, 26); RG (20-28, 45); JDL (12-14, 18, 27-28, 30-55); SG (B.4)

الازدحام والقذارة والإهمال

تزدحم السجون على نحو متزايد في جميع أنحاء العالم[143] وهنالك دور رعاية للأحداث فيها عدد أكثر بخمس مرات مما تتسع[144]، والظروف المعيشية في هذه المراكز بائسة، فهي عادة قذرة ولا يوجد للزنازين أية نوافذ تسمح بمرور هواء نقي وهي مرتع للقوارض التي تنقل الأمراض والحشرات،[145] والمرافق الصحية فيها ضيقة وغير كافية ولا يتوفر فيها أماكن للاستحمام ولا صابون ولا منظف للشعر ولا معجون أسنان ولا ورق المرحاض ولا حتى ملابس نظيفة. ولا تتوفر فيها مياه شرب نظيفة ولا طعام كاف[146]

عادة ما تكون الخدمات الصحية غير كافية أو غير متوفرة،[147] وبالرغم من تزايد المخاوف النفسية،[148] لا يوجد على هذه الأماكن رقابة أو تبليغ أو تحليل أو علاج،[149] وتتفاقم المشاكل النفسية في الحجز[150] والتي تؤدي إلى أفكار انتحارية[151] أو إيذاء النفس[152] أو حتى الموت،[153] فالأطفال الذين يحرمون من حريتهم لا يعطون أيضا الفرصة لاستكمال تعليمهم[154] ولا تتوفر لهم فرص ترفيه كافية.[155]

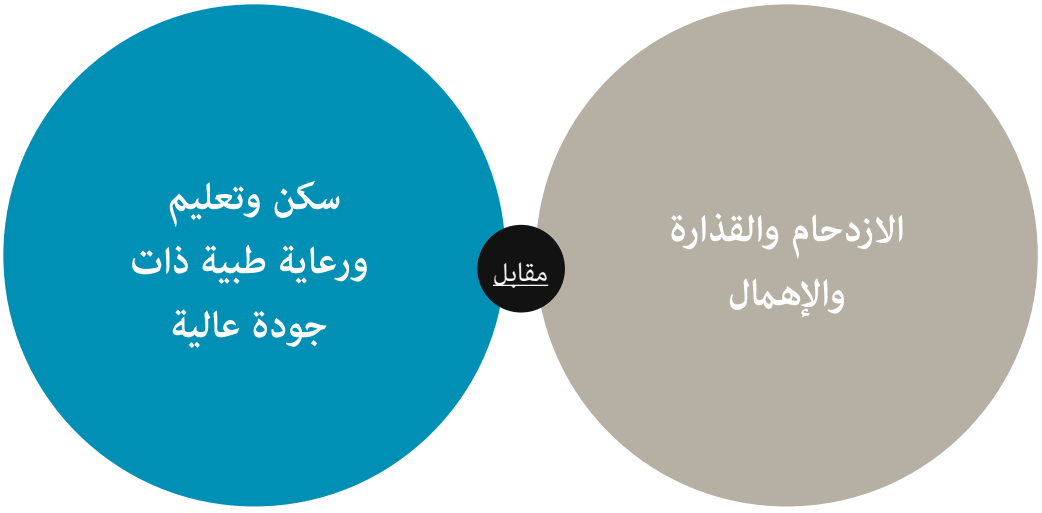

الاحتجاز

معاملة ايجابية غير عنيفة

تضمن القوانين التأديبية المكتوبة حقوق الأطفال وكرامتهم عند احتجازهم، ويساءل العاملون عند انتهاكهم ومخالفة تلك القوانين. تمنع جميع أشكال التأديب المؤذية والمهينة مثل الضرب والحجز الانفرادي وغيرها، يسمح باستخدام القوة فقط في حالة أن يشكل الطفل تهديدا على نفسه أو على الآخرين، وإذا اتخذت أية إجراءات مقيدة يجب آن تكون متماشية مع إجراءات السلامة الرسمية.

يجب أن تنص سياسات حماية الطفل على أن تقع مسؤولية حمايته على جميع العاملين من اجل ضمان حماية الطفل من العنف في مكان الاحتجاز، وتعطى الفتيات والأشخاص الأكثر عرضة عناية خاصة،[170] ويجب أن يشجع التواصل الايجابي الغير عنيف بين الأطفال ومعهم من اجل إيجاد بيئة مبنية على الاحترام والثقة. يوضع الأطفال في مرافق قريبة قدر الإمكان من منازلهم، ويسمح لعائلاتهم بزيارات أسبوعية منتظمة في أماكن مريحة تتمتع بالخصوصية. يسمح للأطفال بالاتصال مع منظمات خارجية تعنى بتطوير وتأهيل الأحداث، وطلب الدعم منها.

المعايير الدولية ذات الصلة:

SG (A.4-A.5, B.1-B.2); HRC (19) (2, 9, 19, 37); CRC

التأديب العنيف

يستخدم الإيذاء البدني والأشكال الأخرى من العنف بكثرة وبشكل قانوني كضرب من ضروب التأديب،[158] فيتم ضرب الأطفال المحتجزين ولكمهم وضربهم باستخدام أدوات[159] وربطهم وأهانتهم بالشتم[160] ويتم تقييدهم على نحو مؤلم[161] وحرمانهم من الطعام والشراب[162]، ويحتجزون في عزلة تامة لمدة طويلة،[163] ولا يسمح لعائلاتهم بزيارتهم،[164] ويتم نقلهم إلى مراكز احتجاز بعيدة جدا عن منازلهم.[165]

يمارس مختلف العاملين في الأماكن المخصصة لاحتجاز الأحداث العنف ضد الأطفال، مما يجعل الأطفال أكثر عرضة لجميع أشكال الاعتداء، منها الاغتصاب[166] والتعذيب،[167] وتكون الفتيات اللواتي يحرسهن ذكور أكثر عرضة للعنف الجنسي والتحرش،[168] كما ويفشل طاقم الأمن في حماية الأطفال من العنف الذي يمارسه عليهم محتجزون آخرون، بل ومن الممكن أن يسمحوا بالاعتداء ويشجعونه.[169]

إعادة الدمج

تغيير ممنهج

يتم العمل على تطوير خطة رسمية لإعادة دمج الأطفال المطلق سراحهم مع وجود أخصائيين نفسيين وأخصائيين اجتماعيين والأطفال وعائلاتهم، تناقش خدمات إعادة الدمج ويتفق عليها قبل إطلاق سراح الطفل، مما يسمح للطفل بالرجوع إلى المدرسة والعائلة والمجتمع بسلاسة، توفر الحماية القانونية الكاملة للأطفال الذين كانوا على خلاف مع القانون من التمييز العنصري، ولا يطلع احد على سجلهم القضائي إلا إذا كان من اجل توفير الدعم لهم من اجل الوقاية من تكرارهم للسلوك الذي أدى إلى خلافهم مع القانون.

معايير دولية ذات صلة

CRC (2, 12, 39, 40); GC10 (7, 12, 23, 29); BR (24-25, 29); RG (20-39); JDL (38, 40, 45, 49, 51, 79-80); GA (35, 42); SG (B.2, B.4); HRC (11)

إطلاق السراح دون متابعة

يؤثر الاحتجاز سلبا على صحة الأطفال الجسدية والعقلية،[171] حيث تشمل الآثار طويلة الأمد لوضعهم في دور رعاية التسبب في إعاقة تطورهم وضرر نفسي دائم،[172] حيث يعاني العديد من الأطفال الذين احتجزوا صعوبة في الرجوع للمدرسة،[173] فللاحتجاز أثار سلبية مباشرة ودائمة على احتمالية التعليم والتوظيف.[174]

لا تتوافر خدمات غالبا للأطفال عند مغادرتهم نظام عدالة الأحداث، فالطفل يرجع إلى عائلته التي لا تملك أية مصادر لإعادة دمجه في المجتمع[175]، وقد تصعب عملية الاحتجاز إعادة بناء العلاقات مع الأهل، وقد يجد الأطفال أنفسهم في تماس مع نظام عدالة الأحداث مرة أخرى خلال فترة قصيرة بعد إطلاق سراحهم من الحجز[176] وذلك بسبب تمييز المجتمع ووصمه لهم[177] مما يؤدي إلى وجود عقبات أمام إعادة دمج الطفل[178]، وأيضا بسبب قلة أو عدم وجود دعم لهم وعدم المساواة في الفرص التعليمية والاقتصادية والعلاقات الأسرية والاجتماعية المتوترة على نحو متزايد.[179]

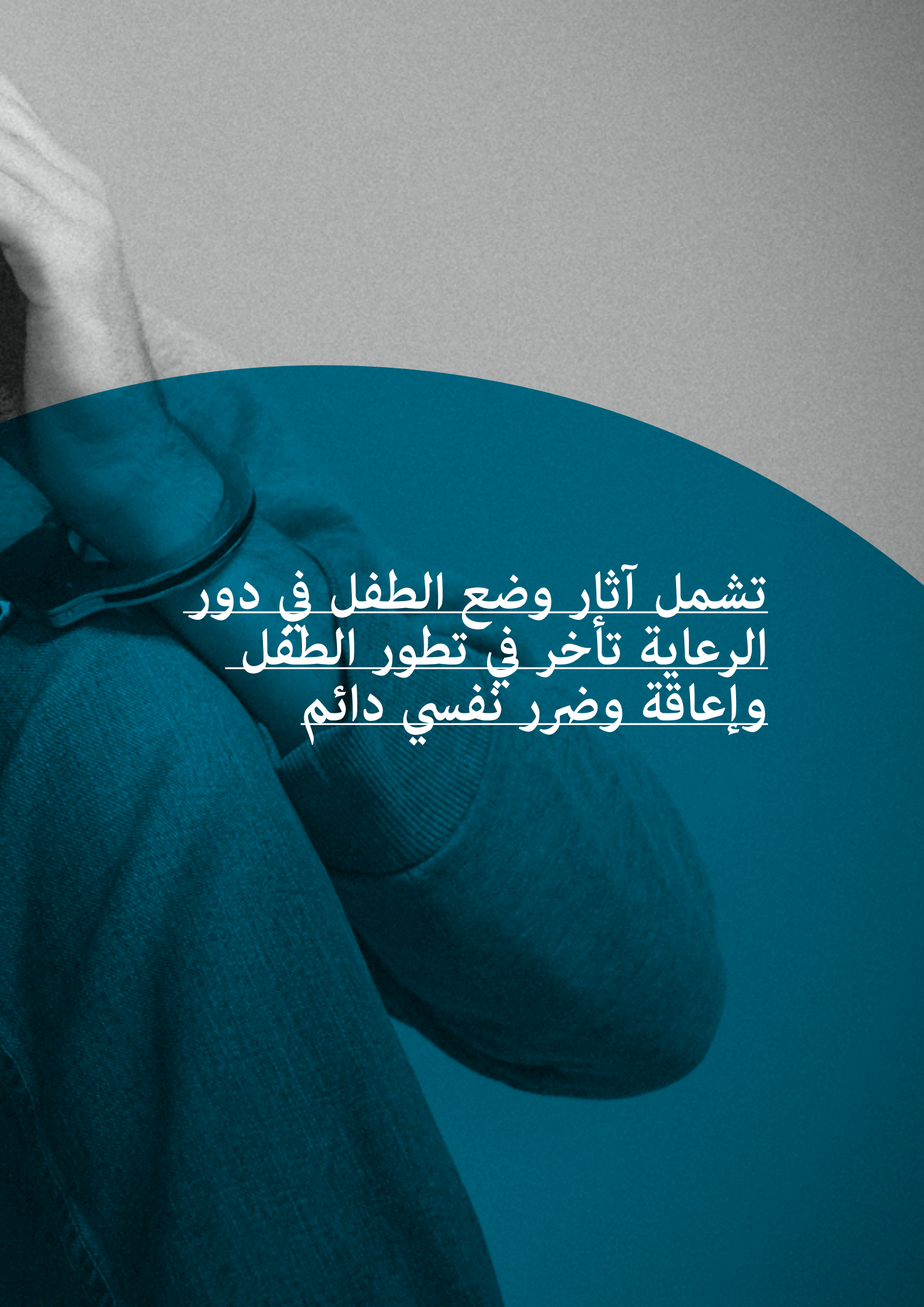

تشمل آثار وضع الطفل في دور الرعاية تأخر في تطور الطفل وإعاقة وضرر نفسي دائم

الخاتمة والتوصيات

يستمر الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون بمواجهة العنف والاعتداء على مختلف الأصعدة عند تماسهم مع النظام القضائي، بالرغم من الاعتراف الدولي بحقوق الأطفال في الحماية من جميع أشكال العنف.

يعتقل الأطفال تعسفيا من جميع أنحاء العالم، ويتم التحقيق معهم بوحشية ويدانون ظلما، ويسجنون لأسابيع وشهور وسنوات وحتى مدى الحياة، وبالرغم من وجود الوقت الكافي والإرشاد والتشجيع لمعالجة هذه الأزمة، إلا أن نظام عدالة الأحداث لم يحسن وظل غير مستخدم ويفتقر للموارد ولم يعطى قدره، وغالبا ما تحولت الوعود بالتحسين والتدخل لمعالجة هذه القضية في حياة الأطفال لانتهاكات حتمية لحقوقهم.

ولربما لم ترق عدالة الأحداث إلى مبادئها العليا، ولكن هذا ليس سببا للتخلي عن النظام التأهيلي المثالي والعودة إلى تطبيق النظام الذي يطبق على الجميع. يبين هذا التقرير الدعم الواسع والضرورة الواضحة لنظام عدالة خال من العنف، ويقدم رؤيا عالمية يمكن تحقيقها لمعاملة أكثر احتراما وحلول علاجية صديقة للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، يجب أن ينظر إلى هذا التقرير على انه دعوة للمنظمات الدولية والحكومات الوطنية ولمناصري حقوق الطفل على حد سواء للتحرك، وليس على انه لائحة اتهام لاذعة لنظام عدالة الأحداث، وبالتالي يوصي مجلس المنظمات غير الحكومية الآتي:

يعتقل الأطفال تعسفيا من جميع أنحاء العالم، ويتم التحقيق معهم بوحشية ويدانون ظلما، ويسجنون لأسابيع وشهور وسنوات وحتى مدى الحياة،

إلى الهيئات الدولية/ الإقليمية

للمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية

- التعاون لإيجاد معاهدة عالمية حول أهمية إيجاد نظام قضائي غير عنيف، ولضمان إبقاء عدالة الأحداث والعنف ضد الأطفال على قمة أجندة حقوق الإنسان الدولية
- إيجاد أدلة جديدة ومعايير وقوانين نموذجية وأفضل الإجراءات والممارسات في نظام عدالة للأحداث خال من العنف وتوفير دعم فني ومؤسساتي للحكومة الوطنية خلال إعمال آليات حقوق الإنسان ذات الصلة.

للجنة حقوق الطفل

- الاستمرار في رصد تقدم الحكومات في حماية وإعمال حقوق الطفل في نظام عدالة الأحداث وفي إظهار انتهاكات حقوق الطفل وإصدار توصيات موجهة نحو تحسين وضع الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون في النظام القضائي المحلي.
- التشجيع على جمع المعلومات الكاملة حول عدالة الأحداث ونشرها لتيسير نقاشات وحوارات أكثر جوهرية

لمجلس حقوق الإنسان

- التطرق لحماية حقوق الأطفال من جميع أشكال لعنف في نظام عدالة الأحداث وحقوق الأطفال كسبل انتصاف عند تعرضهم للعنف أو الانتهاكات الأخرى وذلك خلال الاجتماع المطول عن حقوق الطفل والوصول للعدالة في آذار عام 2014 والأنشطة المتابعة بعد ذلك

للممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال

- تبعا لنتائج ولتوصيات دارسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال والتقرير العالمي عن العنف ضد الأطفال، يجب توفير قيادة عالمية للقضاء على العنف ضد الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون كما هو موضح في تقرير الممثل الخاص عن الوقاية من العنف ضد الأطفال في نظام قضاء الأحداث والاستجابة له عام 2012.

إلى الحكومات الوطنية

عن المعايير الدولية:

- عرض ومراجعة القوانين المحلية واللوائح الداخلية والسياسات ومقارنتها بالمعايير الدولية ذات الصلة والنموذج المثالي الذي يوضحه هذا التقرير من اجل توفير تصور واضح وإطار قانوني مناسب لمنهج خال من العنف للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون.

عن نظام قضاء أحداث خال من العنف

- قضاء أحداث متميز إعمال نظام قضائي منفصل للأطفال المتهمين بكونهم في خلاف مع القانون المتصل بشدة مع نظام تأهيلي يعترف بحقوق الأطفال الأكثر تعرضا.
- الوصول للمحاكمة العادلة ضمان مثول الأطفال المتهمين بخلاف مع القانون أمام محكمة خاصة بالأحداث، مما يعني أن لا يحاكم الأطفال في محاكم مخصصة للراشدين وان يتم التعامل مع الأطفال الذين هم في تماس مع القانون وغير مشتبه بارتكابهم مخالفة ما من خلال نظام بديل ملائم لهم.
- السن الأدنى للتجريم: إيقاف تجريم الأطفال من خلال رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية كي يلائم السن المتعارف عليه عالميا حيث يصل الأطفال سن البلوغ.
- التوظيف انتقاء وتعيين مهنيين ذوي كفاءة يعاملون كل من يطلب العدالة في نظام قضاء الأحداث باحترام وتقدير، وأيضا تقديم تدريب مستمر للطاقم وتعريفهم بحقوق الأطفال والتعامل غير العنيف ومواضيع أخرى ذات صلة
- الوقاية اعتماد إستراتيجية وقائية أساسية تركز وتحترم حقوق الطفل منذ ولادته وتوفر الدعم العائلي والتعليمي والاجتماعي والمالي اللازم لمساعدة كل طفل لينمو ويتطور وينمي كامل قدراته.
- إجراءات بديلة عن الاحتجاز تعزيز إيجاد إجراءات بديلة عن الاحتجاز تقر بأن مصلحة الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون تكمن في إعادة تأهيلهم في المجتمع وبأن الملجأ الأخير هو احتجاز الأطفال ويكون لأقصر مدة ممكنة .

• العدالة التصالحية: تحسين المفاهيم التقليدية للعدالة، واعتماد الحلول المجتمعية التصالحية التي تساعد الأطفال على تحمل مسؤولية أفعالهم خارج النظام القضائي الرسمي.

• جمع المعلومات: جمع بيانات عن مؤشرات قضاء الأحداث لتحديد مدى انتشار العنف ضد الأطفال في نزاع مع القانون والمساعدة في تحليل القوانين والسياسات والممارسات ذات الصلة وتقييمها.

• الأبحاث: تشجيع تمويل البحوث والدراسات في مجال قضاء الأحداث بهدف تحسين فعالية التدخلات غير العنيفة.

• الدعم العام: رفع الوعي بحقوق الطفل وضرورة وجود نظام قضاء أحداث غير عنيف، وتعزيز الدعم الشعبي والاحترام للأطفال الذين هم في نزاع مع القانون.

عن الرقابة المستقلة:

• إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وأن يقوم أمناء مظالم الأطفال الذين يملكون السلطة والموارد والقدرة بالتحقيق ورصد الانتهاكات المنتشرة لحقوق الأطفال، بحيث يستلمون الشكاوى من الأطفال أنفسهم، ويقدمون تدابير عادلة للأطفال الذين انتهكت حقوقهم جراء تعاملهم مع النظام القضائي الخاص بهم.

• المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاص بآليات الشكاوى من اجل تمكين الأطفال ضحايا العنف وانتهاكات الحقوق لالتماس سبل الإنصاف الدولية.

• تعزيز مجتمع مدني فاعل ومتنوع بيده السلطة والموارد والقدرة على تحدي الانتهاكات الرسمية لحقوق الطفل، وضمان أن يتمتع مناصرو حقوق الطفل بالحماية القانونية الكاملة في جميع جوانب عملهم.

لمناصري حقوق الطفل

الرصد الفعال

• دعم جهود الحكومة لإعمال حقوق الأطفال في نظام قضاء الأحداث، وتقديم الأفكار الإبداعية والحلول المبتكرة الواعدة بتحسين الخدمات والأهداف التأهيلية.

• رصد حالة الأطفال في نظام قضاء الأحداث، وتجميع الأدلة والبيانات الرقمية لرسم صورة واضحة عن الطرق التي تحترم حقوق الطفل أو تنتهكها.

• تمكين الأطفال الذين هم في نزاع مع القانون والذين انتهكت حقوقهم ومساعدتهم على التصدي لهذه الانتهاكات من خلال الوسائل القضائية وآليات الشكاوى القائمة على الحقوق.

نشر الوعي:

• نشر معلومات سهلة الوصول ومراعية للأطفال عن حقوق الطفل في نظام قضاء الأحداث من أول تماسهم معه وحتى إعادة دمجهم في المجتمع.

• إشراك وسائل الإعلام لضمان عمل تقارير أخلاقية وتوجيه انتباه المجتمع إلى قانون قضاء الأحداث وسياسة المرافعات، وانتهاكات حقوق الأطفال في نظام قضاء الأحداث، وغيرها من القضايا الملحة المتعلقة بالأطفال في نزاع مع القانون.

المراجع للفصل الثالث
80 - 54

54 See Defence for Children International, Ending Violence against Children in Justice Systems: Strategies for Civil Society Engagement in the Follow-up to the UN Study (2009), p. 26, available at http://www. defenceforchildren.org/files/gabriella/Violence%20Report_EN.pdf.

55 يفتقر أفراد الشرطة في البرازيل للتدريب على القدرة على التعامل بحساسية خاصة أولئك الذين يتعاملون مع أطفال هم في خلاف مع القانون أثناء تأديتهم لواجبهم.
Diana Marian Shaw, The Juvenile Justice System in Belize: A Vulnerability Assessment (2007)

56 Violence Against Children in Juvenile Justice Systems: International Conference Report (2012), p.11,

57 انشأ قانون حقوق الطفل في سيراليون وحدة دعم اسري ضمن الشرطة الوطنية للتعامل مع القضايا المشتملة على أطفال متهمين. تطمح وحدة الدعم الأسري " لإيجاد مجتمع خال من العنف من خلال القضاء على، أو التقليل من حدوث .....جرائم يكون الأطفال فيها متهمين".
African Child Policy Forum Defence for Children International Achieving Child Friendly Justice in Africa (2012), p. 68

58 في الأردن، يوضع العاملون الاجتماعيون إلى جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في وحدات الشرطة الخاصة بالأحداث.
Violence Against Children in Juvenile Justice Systems: International Conference Report (2012), p. 11
تعمل وحدات حماية الطفل في اوغندة في العديد من مراكز الشرطة من اجل ضمان احترام حقوق الطفل خلال تماسه مع القانون.
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), pp 124/125.

59 في أجزاء من الهند، وظفت وحدة الشرطة الخاصة بالأحداث أخصائيين اجتماعيين لتدريب وتقديم الدعم لأفراد الشرطة لاتخاذ قرارات تصب في مصلحة الطفل الفضلى عندما يكون في خلاف مع القانون.
مؤسسة Railway Children، تقرير غير منشور لمجلس المنظمات غير الحكومية المعنى بالعنف ضد الأطفال (2013).

60 يمكن احتجاز الطفل في أوروغواي لمجرد أن مظهره يوحي بالتورط في سلوك إجرامي.
Fundación Justicia y Derecho and UNICEF, Justicia penal Fundación Justicia y Derecho and UNICEF juvenil: Realidad, perspectivas y cambios en el marco de la aplicación del Código de la Niñez y la Adolescencia en Maldonado, Montevideo, Paysandú y Salto p. 22.

61 انظر الشبكة الدولية لحقوق الطفل، التقرير العالمي عن وضع الجنايات (2009) والمتوفر على العنوان التالي:
http://www.crin.org/docs/Status_Offenses_ doc_2_final.pdf

62 يجرم قانون بليز للأحداث على وجه الخصوص: التسول، والتجول لطلب المال، والمكوث في رعاية ولي أمر مجرم أو مخمور، كون الفتاة ابنة لرجل اتهم بارتكاب فاحشة، تكرار مصاحبة لص، أو المكوث في دار دعارة. يمكن إلقاء القبض على الطفل واعتقاله لمجرد انه " خارج عن سيطرة الوالدين" في نيجيريا.
Diana Marian Shaw, The Juvenile Justice System in Belize: A Vulnerability Assessment (2007); Paulo Pinheiro, Independent Expert for the United Nations Secretary-General's Study on Violence Against Children, World Report on Violence Against Children (2006), p. 194

63 UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention (2010)

64 من أسباب الاعتقال المتكررة في تنزانيا هي التسول والدعارة والتشرد والتسكع. مؤسسة Consortium for Street Children، تقرير غير منشور لمجلس المنظمات غير الحكومية المعنى بالعنف ضد الأطفال (2013).

65 غمس طفلان في الرابعة عشر من العمر واحرقا في الزيت في مركز شرطة في بوغوتا في كولومبيا وذلك بسبب عدم امتثالهما لحظر التجول.
Defence for Children International, Violencia Institucional Vinculada al Functionamiento de los Sistemas de Justicia Penal Juvenil, p. 6.

66 تصنف الشرطة أطفال الشوارع في مصر ورواندا على أنهم آفات مدمرة . مؤسسة Consortium for Street Children، تقرير غير منشور لمجلس المنظمات غير الحكومية المعنى بالعنف ضد الأطفال (2013).

67 المرجع السابق

68 صدرت عدة تقارير عن حملة «تنظيف» الأحياء من أطفال الشوارع في كمبوديا. المرجع السابق

69 يستند تقييم أفراد الشرطة على عدد الاعتقالات التي أجروها في بنغلادش، وفي روسيا تعتمد ترقيتهم على عدد الجرائم التي حلوها. وفي بيليز، تعطى بعض مراكز الشرطة مكافئات للعناصر الذين قاموا بأكبر عدد من الاعتقالات.
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), pp.18, 91 Diana Marian Shaw, The Juvenile Justice System in Belize: A Vulnerability Assessment (2007).

70 بينت التقارير أن هنالك انعدام واسع النطاق للثقة من إنفاذ القانون بين الناس الذين يعيشون في المناطق المحرومة من بوليفيا وبيرو.
See Defence for Children International, Apuntes Sobre Seguridad Ciudadana y Jusiticia Penal Juvenile: Tendencias en America del Sur (undated).

71 أفادت التقارير بان الغارات الليلية تحدث بكثافة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. الحركة العالمية للدفاع عن الطفل/ فلسطين، تقرير غير منشور لمجلس المنظمات غير الحكومية المعنى بالعنف ضد الأطفال (2013).

72 تتسبب إجراءات التفتيش الروتينية في الولايات المتحدة عادة بإهانة الفتيات في فترة الحيض وتتسبب بالصدمة للأطفال الذين كانوا ضحايا للاعتداء الجنسي،

See Jude McCulloch and Amanda George, Naked power: Strip searching in women's prison, in Phil Scraton and Jude McCulloch, The Violence of Incarceration. (2009)

73 بينت التقارير في روسيا فشل ضباط الشرطة غالبا في تسجيل تاريخ اعتقال الأطفال ووقته بالرغم من وجود متطلبات قانونية لذلك
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), p. 96

74 بينت دراسة ما بأن أكثر من 90 بالمائة من الأطفال كانوا على خلاف مع القانون في بليز قد اعترفوا بارتكاب جرائم دون فهم كاف لحقوقهم، ونظام المحكمة، أو تأثير سجل السوابق الجنائية.
Diana Marian Shaw, The Juvenile Justice System in Belize A:Vulnerability Assessment (2007).

75 يصعب تحديد السن في تنزانيا، على سبيل المثال، لأن 20 بالمائة من المواليد فقط يسجلون رسميا و6 بالمائة فقط من الأطفال تحت سن الخامسة لديهم شهادات ميلاد،
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), p. 107

76 اعتبرت الطرق التي يستخدمها جهاز الشرطة في اوغندة لتحديد العمر غير دقيقة ومسببة للمشاكل، المرجع السابق، ص. 121.

77 تبالغ شرطة بنغلادش في تقدير سن الأطفال المحتجزين لديها بهدف تجنب إتباع القوانين والإجراءات الإضافية عند التعامل مع طفل معتقل. المرجع السابق، ص. 18.

78 يجب على ضباط شرطة مالاوي، على سبيل المثال، أخبار الطفل عن أسباب اعتقاله وحقوقه المترتبة على ذلك على نحو يناسب سن الطفل ودرجة فهمه.
African Child Policy Forum and Defence for Children International, Achieving Child Friendly Justice in Africa (2012), p. 33.

79 تصب أي شكوك حول سن الطفل في صالحه وذلك وفقا للقوانين التي تنظم اعتقال الأطفال في الإكوادور.
De la Detención de Adolescentes، تقرير غير منشور لمجلس المنظمات غير الحكومية المعنى بالعنف ضد الأطفال (2013).

80 يقول الأطفال المعتقلين من الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنهم نادرا ما يبلغوا بحقوقهم بما في ذلك حق عدم تجريم الذات. الحركة العالمية للدفاع عن الطفل/ فلسطين، تقرير غير منشور لمجلس المنظمات غير

الحكومية المعنى بالعنف ضد الأطفال (2013).

81 UNICEF, Juvenile Justice in the CEE/CIS Region Challenges, Obstacles and Opportunities (2013), p. 6

82 هنالك عدة تقارير عن أطفال احرقوا وجرحوا وجلدوا وأهينوا من اجل الاعتراف وإعطاء معلومات إضافية في بابوا نيو غينيا. باولو بينهيرو: خبير مستقل لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، التقرير العالمي حول العنف ضد الأطفال. (2006)، ص. 197

83 أظهرت المقابلات مع الأطفال الذين استجوبتهم الشرطة، من بين عدة أمور، أن الأطفال المتهمين خضعوا للحرمان من الماء والنوم والذهاب إلى المرحاض، وتعرضوا للاعتداء اللفظي والعنف الجسدي والاغتصاب والصدمات الكهربائية، أما الأمر المقلق أكثر من ذلك هو التقارير التي تفيد بأن هنالك عمليات إعدام للأطفال في مراكز الاحتجاز لدى الشرطة خارج نطاق القانون على يد سلطات إنفاذ القانون في هندوراس
Violence Against Children in Juvenile Justice Systems:
تقرير المؤتمر العالمي (2012)، ص 10، باولو بينهيرو: خبير مستقل لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، التقرير العالمي حول العنف ضد الأطفال. ،(2006) ص. 297

84 أظهرت إحدى الدراسات في أفغانستان أن 45 بالمائة من الأطفال الذين قوبلوا تعرضوا للاعتداء الجسدي من الشرطة والسلطات التنفيذية. يقيد الأطفال المحتجزين لدى الشرطة بالأصفاد أو بالحبال في بنغلادش بالرغم من أن هذا الفعل يخالف قوانين الشرطة هناك. وجد أيضا عنف ممنهج ضد الأطفال المحتجزين لدى الشرطة في بلجيكا وبوليفيا وغانا وكازاخستان ونيبال والعديد من السلطات القضائية الأخرى .

Terre des hommes, An Assessment of Juvenile Justice in Afghanistan (2010), p. 36, available at http://www.crin.org/docs/Tdh_Juvenile_justice_web.pdf; Bangladesh Police Assessment Study for Children (2009), available at: http://www.police.gov.bd/index5. php?category=230; Defence for Children International, Stop the violence!: The overuse of pre-trial detention, or the need to reform juvenile justice systems: Review of Evidence (2010), pp. 15-16; Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), p. 61.

85 تشير الدلائل في بليز أن الشرطة تحرف العواقب المحتملة للاعتقال والإدانة من اجل تخويف الأطفال ليعترفوا، بينما قال العديد من الأطفال في أفغانستان بأنهم لم يدركوا أنهم وقعوا على اعترافات حتى جلبوا إلى المحكمة لأول مرة، وقد حدث نفس الشيء في الهند حيث قال أطفال بأنهم اجبروا على التوقيع على أوراق خالية من الكتابة حيث أضيفت اعترافاتهم بعد ذلك، وقال أطفال من فلسطين المحتلة بأنه عرض عليهم اعترافات مكتوبة باللغة العبرية وهي لغة يفهمها القليل من الناس، انظر:
Diana Marian Shaw, The Juvenile Justice System in Belize: A Vulnerability Assessment (2007); Terre des hommes, An Assessment of Juvenile Justice in Afghanistan (2010), p. 37; Ruzbeh N. Bharucha, My God is a Juvenile Delinquent (2008), p. 289; Defence for Children Palestine, Unpublished Submission to the International NGO Council on Violence Against Children (2013).

86 يجب أن يتم إعلام ولي أمر الطفل في كازاخستان خلال فترة زمنية مدتها 21ساعة من وقت الاعتقال. ويجب أن يعين محام من لحظة الاعتقال وان يكون حاضرا خلال الاستجواب ولا يسمح باستجواب الأطفال خلال فترة الليل لأكثر من ساعتين كل مرة أو أكثر من أربعة ساعات كحد أقصى لساعات الاستجواب خلال اليوم الواحد،
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), p. 66.

87 من النادر في كينيا أن يتصل أفراد الشرطة بوالدي الطفل أو أولياء أمره، ليخبروا عن اعتقال الطفل، ويكون ذلك فقط للتبليغ عن اعتقاله أو موعد المحاكمة.
CRADLE, The Undugu Society of Kenya and the Consortium for Street Children, Street Children and Juvenile Justice in Kenya (2004), p. 24. Available at: http://www.streetchildren.org. uk/_uploads/Publications/1.Street_Children_and_Juvenile_Justice_in_ Kenya.pdf.

88 بينت دراسة للشرطة في بنغلادش بأن أولياء الأمور غالبا ما يخبروا عن اعتقال طفلهم وذلك بهدف طلب رشوة.
Bangladesh Police Assessment Study for Children (2009), available at http://www.police.gov.bd/index5.php?category=230.

89 بينت التقارير في اوغندة بأن أولياء الأمور غالبا ما يكونوا خائفين جدا ليرافقوا أبنائهم لمركز الشرطة. انظر:
Foundation for Human Rights Initiative, Juvenile Justice in Uganda Report for the Period January to July 2009, available at http://www.beta.afronet. biz/~fhri/Juvenile%20Justice%20Report%202009.pdf

90 لا يرافق الأطفال عادة أولياء الأمور أو أي راشد آخر عندما تستجوبهم الشرطة في تنزانيا عندما يتعلق الأمر باتهامهم بارتكاب جريمة،
Child Justice، Five Year Strategy for Child Justice Reform (2012), p. 47. available at:http://www.penalreform.org/wp-content/uploads/2013/07/Tanzania-National-Child-Justice-Reform Strategy-2013-17.pdf.

91 من الواجب على أولياء أمور الطفل في ألمانيا حضور أول جلسة محاكمة له،
Violence Against Children in Juvenile Justice Systems: International Conference Report (2012), p. 13,

92 UN Principles and Guidelines on Access t Legal Aid in Criminal Justice Systems para. 5. Open Society Justice Initiative, Pretrial Detention (2008). P.28, متوفر على:
http://www. opensocietyfoundations.org/sites/default/files/Justice_Initiati.pdf.

93 من المحتمل أن يستجوب الأطفال في النمسا وان يطلب منهم توقيع بيانات دون وجود محام أو ولي أمر أو أي شخص راشد مرافق لهم.
Ursula Kilkelly, Children's rights and the European Committee for the Prevention of Torture, p. 16 http://www.coe.int/t/dg3/ children/publications/CPTReport_en.pdf.

94 بينت دراسة في تنزانيا بأن 22 بالمائة فقط من الأطفال حصلوا على تمثيل قانوني خلال فترة احتجازهم عند الشرطة، انظر:
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), p. 111

95 تفيد التقارير في روسيا بأن الشرطة تحصل على خدمات محام للدفاع عن الأطفال والذي يوافق على استجواب الطفل ولا يبذل جهدا للدفاع عن حقوق ذلك الطفل خلال استجوابه،
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries(2012), p. 96

96 لدى الأطفال في هولندا الحق في الحصول على محام عند اعتقالهم وبوجود محام خلال استجوابهم، وعندما ينتهك هذا الحق، لا تأخذ المحكمة بالأدلة التي تجمع عندئذ.
Violence Against Children in Juvenile Justice Systems: International Conference Report (2012), p. 13,

97 لا يوفر مشروع الدعم القانوني في كينيا المساعدة القانونية للأطفال المستضعفين فحسب، بل يسهل أيضا التعاون بين المحامين والأخصائيين النفسيين والأخصائيين الاجتماعيين والمؤسسات غير الحكومية، كما ويوفر أيضا دورات تدريبية للمختصين حول حقوق الطفل وتطوره، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي بحقوق الطفل والأمور المتعلقة بحمايته في المجتمع.
UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention (2010).

98 لا يحاكم أغلبية الأطفال المحتجزين، حسب ما جاء في بعض التقديرات، فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة الأطفال المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة 75 بالمائة في فرنسا و 57 بالمائة في الفلبين و80 بالمائة في هايتي و28 بالمائة في باكستان، تقرير مشترك لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال على منع والتصدي للعنف ضد الأطفال داخل نظام العدالة(2012)، ص. 7، باولو بينهيرو: خبير مستقل لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، التقرير العالمي حول العنف ضد الأطفال. (2006)، ص. 191،
Defence for Children International, Stop the violence!: The overuse of pre-trial detention, or the need to reform juvenile justice systems: Review of Evidence (2010), p. 11.

المراجع للفصل الثالث
99 – 119

99 على الرغم من القوانين تهدف إلى منع الاحتجاز السابق للمحاكمة طويلة الأمد، حرم الأطفال في جامايكا وبوروندي ونيجيريا من حريتهم عن طريق الاحتجاز لدى الشرطة لسنوات في كل مرة. باولو بنيهيرو، خبير مستقل لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، التقرير العالمي حول العنف ضد الأطفال. (2006)، ص. 191

100 يمكن أن يحتجز الأطفال في بلجيكا في مراكز احتجاز مغلقة لفترتين أوليتين مدتهما ثلاثة أشهر، وقد يتم تجديد الفترة على أساس شهري بحسب ما تقتضيه الضرورة.
Defence for Children International, Stop the violence! The overuse of pre-trial detention, or the need to reform juvenile justice systems: Review of Evidence (2010), p. 13.

101 عادة ما يحتجز الأطفال على نحو غير قانوني خارج حدود القوانين المنصوص عليها في أوروغواي لان الشرطة لا توثق وقت الاعتقال،
Fundación Justicia y Derecho and UNICEF, Justicia penal juvenile: Realidad, perspectivas y cambios en el marco de la aplicación del Código de la Niñez y la Adolescencia en Maldonado, Montevideo, Paysandú y Salto p. 25

102 هنالك العديد من الحالات التي وثقت في جنوب آسيا وملاوي، والتي يكون فيها مبلغ الكفالة عال جدا بالنسبة للطفل وعائلته، بالإضافة إلى أن ثلث الأشخاص المعتقلين في جنوب إفريقيا غير قادرين على دفع مبلغ الكفالة المترتب على إطلاق سراحهم. باولو بينهيرو: خبير مستقل لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، التقرير العالمي حول العنف ضد الأطفال. (2006)، ص.191،
Open Society Justice Initiative, “Pretrial Detention” (2008), p. 29.

103 تتطلب القوانين في زامبيا بأن تحتجز الشرطة الأطفال في أماكن آمنة، ولكن يحتجز الأطفال في زنازين الشرطة على نحو روتيني. منتدى سياسة الطفل الإفريقي والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، تحقيق عدالة تصالحية لأطفال إفريقيا (2012)، ص 71-70.

104 أفادت التقارير في ألبانيا بأن الأطفال المعتقلين قبل المحاكمة يحتجزون في غرف متصدعة تكثر فيها الرطوبة ولا يوجد أغطية على فراشهم ولا يوجد فيها مراحيض، كما وتبقى الأضواء منارة طوال الوقت مما يجعل النوم صعبا للغاية،
Defence for Children International, Stop the violence! The overuse of pre-trial detention, or the need to reform juvenile justice systems: Review of Evidence (2010), p. 14.

105 لا يعطى أطفال استونيا المحتجزين قبل المحاكمة خيار متابعة تعليمهم ولا ممارسة الرياضة ولا الأنشطة الترفيهية ولا أي أنشطة أخرى مناسبة لأعمارهم، لا يحصل ثلثي الأطفال المحتجزين في انتظار محاكماتهم في سويسرا على فرص للتعليم. يحتجز عدد كبير من أطفال تنزانيا قبل محاكمتهم في سجون مخصصة للراشدين لا تتناسب مع حقوقهم ولا احتياجاتهم،
Ursula Kilkelly, Children’s rights and the European Committee for the Prevention of Torture, p. 19.; Defence for Children International, Stop the violence!: The overuse of pre-trial detention, or the need to reform juvenile justice systems: Review of Evidence (2010), p. 22, citing Conditions de détention inappropriées pour les mineurs (2007), Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), p. 114

106 Defence for Children International, Stop the violence!: The overuse of pre-trial detention, or the need to reform juvenile justice systems: Review of Evidence (2010), p. 15.

107 نادرا ما يحتجز الأطفال في نزاع مع القانون قبيل المحاكمة في جورجيا، حيث يحتجز الأطفال فقط قبل المحاكمة عندما يكون عقاب الجريمة المزعومة السجن لأكثر من ثلاثة سنوات ويكون الاحتجاز هو إجراء الأخير من اجل ضمان حضور الطفل للمحاكمة و لمنع حدوث أي جريمة أخرى ولا يعيق ذلك التحقيق الجاري، بالإضافة إلى إلزام قرار المدعي بالحجز قبل المحاكمة بتصديق المحكمة عليه،
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and Remedy violence against children in police and pre-trial detention in Eight countries (2012). ص. 35

108 لدى الأطفال في الصومال المحرومون من حريتهم الحق في محاكمة الفورية، ويجب تقديمهم للمحاكمة خلال 48 ساعة على الأقل من وقت اعتقالهم. ينص القانون في جنوب السودان على أن احتجاز الطفل لدى الشرطة يجب أن يكون هو الملاذ الأخير ولمدة لا تتجاوز 24 ساعة. لا يمكن احتجاز الأطفال تحت سن 15 في تونس قبل المحاكمة على الإطلاق. منتدى سياسة الطفل الإفريقي والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، تحقيق عدالة تصالحية لأطفال إفريقيا (2012)، ص 51, 53, 92.

109 يفترض قانون عدالة الأحداث في جنوب إفريقيا بأنه لا يمكن احتجاز الأطفال قبل المحاكمة، ويفضل أن يكون الاحتجاز هو الملاذ الاخير. منتدى سياسة الطفل الإفريقي والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، تحقيق عدالة تصالحية لأطفال إفريقيا (2012)، ص 54, 55 .

110 يجب أن يفرج عن الأطفال المحتجزين قبل المحاكمة في كينيا بكفالة بعد مدة ستة شهور. منتدى سياسة الطفل الإفريقي والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، تحقيق عدالة تصالحية لأطفال إفريقيا (2012)، ص. 92

111 يحاكم الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مرافق مخصصة للمحاكمات العسكرية للراشدين، ويجلبون إلى المحكمة مكبلة أرجلهم وبملابس السجن، الحركة العالمية للدفاع عن الطفل/ فلسطين، تقرير غير منشور لمجلس المنظمات غير الحكومية المعنى بالعنف ضد الأطفال (2013).

112 تفيد تقارير منتشرة في بنغلادش بأن الأطفال يحاكمون في محاكم مخصصة للراشدين وهذا ما ينتهك قانون عدالة الأحداث في البلاد.
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), p. 25

113 UNICEF, Juvenile Justice in the CEE/CIS Region: Progress, Challenges, Obstacles and Opportunities (2013), p. 6

114 يجب أن تحضر الشرطة في بنغلادش الأطفال من المناطق النائية إلى المقر الإقليمي من اجل إجراءات محاكمة الحدث،
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), p. 25

115 لا تتوفر معلومات عن الأطفال المحاكمين في بوتسوانا، على سبيل المثال، للعامة ولا تنشر معلومات متعلقة بهوية الطفل الذي سيحاكم وتكون سرية جدا. منتدى سياسة الطفل الإفريقي والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، تحقيق عدالة تصالحية لأطفال إفريقيا(2012)، ص. 37

116 تتطلب الإجراءات في مالاوي أن تكون محاكمات الأطفال في محاكم مخصصة للأطفال غير رسمية وان يتجنب استخدام اللغة الرسمية وان لا يرتدي ممثلي المحكمة أو ممثلي الطفل لباسهم الرسمي وان يكون هنالك استراحات دورية خلال المحاكمة. منتدى سياسة الطفل الإفريقي والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، تحقيق عدالة تصالحية لأطفال إفريقيا(2012)، ص. 95

117 لا يوجد قانون في بيليز ينص على توفير دعم قانوني للطفل وعادة ما يمثل الأطفال أمام المحكمة دون تمثيل قانوني .
Diana Marian Shaw, The Juvenile Justice System in Belize: A Vulnerability Assessment (2007).

118 تشير التقارير في بنغلادش أن المحامي يعين في اللحظة الأخيرة ويستبدل خلال المحاكمات,
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries(2012), p. 25

119 أفاد 40بالمائة من الأطفال في أفغانستان بأنهم منعوا من الإدلاء بشهاداتهم، وبأنهم اخبروا بأن لا يتحدثوا أو ينظروا مباشرة إلى القاضي.
Terre des homesAn Assessment of Juvenile Justice in Afghanistan (2010), p. 38.

120 يخضع الأطفال المتهمين بخلافهم مع القانون إلى استجواب قاس وعنيف يمارسه الادعاء في الولايات المتحدة الأمريكية، انظر:
Frank E. Vandervort, A Search for the Truth or Trial by Ordeal: When Prosecutors Cross-Examine Adolescents How Should Courts Respond?, Widener Law Review, Vol 16:355 (2011), available at http://widenerlawreview.org/files/2011/03/ Vandervort.pdf

121 Defence for Children International, Ending Violence against Children in Justice Systems: Strategiesfor Civil Society Engagement in the Follow-up to the UN Study (2009), p. 10.

122 قد يعطل تعبئة أوراق بسيطة في الهند بعض القضايا لمدة شهور وقد يجعل التأجيل المتكرر أولياء الأمور يسأمون من المحاكمات وبالتالي يتوقفون عن الحضور.
Ruzbeh N. Bharucha, My God is a Juvenile Delinquent (2008), p. 327.

123يؤدي بطء التحقيقات وقلة وجود مواصلات إلى المحكمة وتأجيل المحاكمة بسبب عدم توافر القضاة في تنزانيا إلى انقضاء عدة سنوات حتى الوصول إلى حل
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries(2012), p. 109

124 تغيرت القوانين مؤخرا في أوروغواي لتنص على الاحتفاظ بسجل لجرائم أحداث معينة حتى بعد بلوغهم سن الرشد
Fundación Justicia y Derecho, Delincuencia juvenile en la ciudad de Montevideo: Observatorio del Sistema Judicial(2013), p. 14, available at http://observatoriojudicial.org.uy/wp-content/ uploads/2013/04/ Delincuencia-juvenil-Mvd-completo-FINALweb.pdf.

125 منتدى سياسة الطفل الإفريقي والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، تحقيق عدالة تصالحية لأطفال إفريقيا (2012)، ص. 89.

126 يجب أن تنتهي جميع الإجراءات التي تشمل أطفال في نزاع مع القانون بأسرع وقت ممكن في جنوب إفريقيا، ويجب أن تعطى هذه الإجراءات الأولوية وإجراءها بأسرع وقت ممكن في جنوب السودان. يجب أن تنتهي قضايا الأطفال في المحكمة خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ الدعوة أو أن تغلق القضية بشكل كامل. منتدى سياسة الطفل الإفريقي والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، تحقيق عدالة تصالحية لأطفال إفريقيا (2012)، ص 92-91.

127 انظر الشبكة الدولية لحقوق الطفل (كرين)، حملة إنهاء الأحكام ألاإنسانية بحق الأطفال، متوفرة على:
http://crin.org/violence/campaigns/ sentencing/.
اعدم أكثر من 40 طفلا في إيران وحدها بين عامي 2000 و 2009، انظر:
Death Penalty Information Center Execution of Juveniles in the U.S. and other Countries, available at http://www.deathpenaltyinfo.org/execution-juveniles-us-and-other-countries

128 فشلت 43 دولة في منع الحكم بالإيذاء البدني قانونيا، وذلك حسب ما جاء في المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال الإيذاء البدني بحق الأطفال، انظر:
Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, Global progress towards prohibiting all corporal punishment (2011), available at http://www.endcorporalpunishment.org/ pages/frame.html

129 انظر الشبكة الدولية لحقوق الطفل، السجن المؤبد في دول الكومنولث (2012) متوفر على:
http://www.crin.org/ violence/search/closeup.asp?infoID=29148.

130 تنتشر معسكرات تدريب الأحداث في الولايات المتحدة، انظر:
Jamie Muscar, Advocating the End of Juvenile Boot Camps: Why the Military Model Does Not Belong in the Juvenile Justice System, UC Davis Journal of Juvenile Law & Policy, Vol 12:1 (2008), available at http://jjlp.law.ucdavis.edu/ archives/vol-12-no-1/Muscar.pdf.

131 باولو بينهيرو: خبير مستقل لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، التقرير العالمي حول العنف ضد الأطفال. (2006)، ص. 191

132 وجد أن القضاة في اندونيسيا ينظرون في الاحتجاز كخيار أول، المرجع السابق

133 لا توجد سوابق إجرامية للغالبية العظمى من الأطفال المحتجزين من مختلف أنحاء العالم كما هو الحال لدى 94 بالمئة من الأطفال المحتجزين في الفلبين. المرجع السابق ص. 211 ,175

134 على الرغم من تكليف الأخصائيين الاجتماعيين في الأردن بعمل تقارير مكثفة حول القضايا إلا انه وبسبب قلة التدريب وعدم كفاءة الموارد البشرية فإن القضاة نادرا ما يستخدمونها أثناء المحاكمة
Save the Children Sweden, Country Profile of Jordan (2011), available at http://www.ibcr.org/editor/assets/Jordan%20Country%20Profile.pdf.

135 اشتكى القضاة في نيكاراغوا من النقص الخطير في التدابير غير الاحتجازية المتاحة والذي يدفعهم إلى إطلاق سراح الطفل دون عقوبات
UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention (2010).

136 حدد الإصلاح القانوني في ملدوفا استخدام الاحتجاز قبل المحاكمة وبعد النطق بالحكم الأمر الذي جعل إطلاق سراح الأطفال باكرا ممكن التحقيق وبالتالي تقليل عدد الأطفال في الاحتجاز بنسبة 68 بالمائة بين عامي 2007 و 2008

UNICEF, Juvenile Justice in the CEE/CIS Region: Progress, Challenges, Obstacles and Opportunities (2013), pp. 1-2.

137 لدى 9 فقط من أصل 33 مركزا للاحتجاز في سويسرا مرافق خاصة بالأطفال،
Defence for Children International, Stop the violence! The overuse of pre-trial detention, or the need to reform juvenile justice systems: Review of Evidence (2010), p. 14.

138 رفضت مرافق احتجاز الأحداث الجديدة في فرنسا استقبال الفتيات مما أدى إلى وضعهن في سجون مع نساء راشدات وهذا أيضا شائع في دول أوروبا الوسطى والشرقية حيث اعتبر بناء مرافق منفصلة للفتيات أمر غير عملي نظرا للعدد القليل من الفتيات اللواتي يحكم عليهن بالحبس، المرجع السابق، ص.18
UNICE, Juvenile Justice in the CEE/CIS Region: Progress, Challenges, Obstacles and Opportunities (2013), p. 8

139 أفاد تقرير بأن الأطفال الذين يحتجزون مع راشدين هم عرضة أكثر بخمس مرات للاعتداء الجنسي مقارنة بالأطفال الذين يحتجزون في مرافق خاصة بالأحداث.
Defence for Children International, No Kids Behind Bars: A study on children in conflict with the law: towards investing in prevention, stopping incarceration and meeting international standards (2003), p. 40, available at http://www.kidsbehindbars.org/english/docs/ RapportKBBtotaal.pdf.

140 بينت الدراسات في صربيا ومونتينيغرو وجامايكا أن الأطفال الأكبر سنا يعتدون على الأطفال الأصغر سنا في الاحتجاز. وجد أن التنمر المبني على أساس التوجه الجنسي والعرق شائعا في الولايات المتحدة الأمريكية ، باولو بينهيرو: خبير مستقل لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، التقرير العالمي حول العنف ضد الأطفال. (2006)، ص. 176،
Anne Nurse, Locked up, Locked out: Young men in the juvenile justice system (2010), pp 95-101.

141 لوحظ وجود عنف ما بين الأقران بسبب الفقر ونقص الغذاء والمياه في الأرجنتين
Defence for Children International, Stop the violence! The overuse of pre-trial detention, or the need to reform juvenile justice systems: Review of Evidence (2010), p. 16.

142 بينت التقارير في فرنسا والبرازيل انتشار العصابات في مراكز احتجاز الأحداث، باولو بينهيرو: خبير مستقل لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، التقرير العالمي حول العنف ضد الأطفال. (2006)، ص. 176

143 ظهرت مشكلة الازدحام على أنها أمر مقلق في الأرجنتين وكوستاريكا وبأوروغواي، انظر:
Defence for Children International, Apuntes Sobre Seguridad Ciudadana y Jusiticia Penal Juvenile: Tendencias en America del Sur (undated).

المراجع للفصل الثالث
164 – 144

144 Geert Cappelaere, Children Deprived of Liberty: Rights and Realities (2005), pp. 237- 41available at http://www.unicef.org/tdad/ geertchildrendeprivedliberty.pdf

145 من المرجح أن يعاني الأشخاص في الحبس في الولايات المتحدة من أمراض معدية
Michael Massoglia, Incarceration as Exposure The Prison, Infections Disease, and Other Stress-Related Illness, Journal of Health and Social behavior, Vol 49: 1 (2008), p. 56

146 Defence for Children International, No Kids Behind Bars: A study on children in conflict with the law: towards investing in prevention, stopping incarceration and meeting international standards (2003)

147 نادرا ما يزور الطبيب الحكومي سجون الأحداث في الهند بالرغم من معاناتهم من أمراض جلدية واضحة في بعض المراكز.
Ruzbeh N. Bharucha, My God is a Juvenile Delinquent (2008), p. 286.

148 Katherine Covell, Characteristics of Youth Who Commit Serious Offences

149 باولو بينهيرو: خبير مستقل لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال، التقرير العالمي حول العنف ضد الأطفال. (2006)، ص. 95-194.

150 تبين التقارير في الولايات المتحدة كيف أن البيئة غير الصحية الموجودة في مراكز الاحتجاز قد تسبب وتزيد من مشاكل الصحة النفسية
Harry Holman and Jason ZiedenbergJustice Policy Institute, The Dangers of Detention: The Impact of Incarcerating Youth in Detention and Other Secure Facilities (2006), p.8

151 تبلغ نسبة انتحار الأطفال في الاحتجاز أربعة مرات أكثر من نسبة الانتحار على مستوى الدولة في الولايات المتحدة ومثل ذلك يحدث في بلجيكا حيث أن فكرة الانتحار تبلغ ثلاثة أضعاف أكثر من المعدل الوطني
John Chapman and Julian Ford, Relationships Between Suicide Risk, Traumatic Experiences, and Substance Use Among Juvenile Detainees, Archives of Suicide Research, Vol 12 (2008), p. 51; Eefje Suk et al., Adolescent suicidal ideation a comparison of incarcerated and school-based samples, European Child and Adolescent Psychiatry, Vol 18 (2008), p. 377.

152 أفادت دراسة في اليابان أن 16 بالمائة من الأطفال المحتجزين قاموا بقطع أيديهم من الرسغ أو من الكوع و28 بالمائة منهم احرقوا أنفسهم،
Toshihiko Matsumoto et al., Self-burning versus self-cutting: Patterns and implications of self-mutilation; a preliminary study of differences between self-cutting and self burning in a Japanese juvenile detention center, Psychiatry and Clinical Neurosciences, Vol 59 (2005), p. 66.

153 كان هنالك 669 محاولة انتحار في فرنسا و122 حالة انتحار بين الأطفال المحتجزين عام 2005، وثلث حالات الانتحار في كندا هي أطفال في تماس مع قانون الأحداث أو نظام الرفاه الاجتماعي للطفل
Sharon Detrick et al., Violence against Children in Conflict with the Law: A Study on Indicators and Data Collection in Belgium, England and Wales, France and the Netherlands (2008), p. 79, available at http:// www.defenceforchildren.nl/images/20/934.pdf; John Chapman and Julian Ford, Relationships Between Suicide Risk, Traumatic Experiences, and Substance Use Among Juvenile Detainees, Archives of Suicide Research, Vol 12 (2008), p. 51.

154 وثق فشل في توفير درجة تعليم مناسبة للأطفال في الاحتجاز في ألبانيا وبلجيكا وكولومبيا والإكوادور ولبنان ونيجيريا والأراضي الفلسطينية المحتلة وسيراليون واوغندة أكثر من غيرها من الدول الأخرى .
Defence for Children International, Education in Chains: Gaps in Education Provision to Children in Detention (2009), pp. 24-25.

155 تسبب قلة النشاط الحركي والتحفيز الذهني الضرر للأطفال، ومع ذلك، يمضي الأطفال في أوروغواي 22 ساعة في زنازينهم يوميا،
Defence for Children International, Stop the violence! The overuse of pre-trial detention, or the need to reform juvenile justice systems: Review of Evidence (2010), p. 32; Defence for Children International, Apuntes Sobre Seguridad Ciudadana y Jusiticia Penal Juvenil: Tendencias en America del Sur (undated)

156 ينص قانون الطفولة والرشد في كولومبيا على أن الأطفال المحتجزين لهم الحق في الحصول على تعليم متكامل يتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم
Defence for Children International, Education in Chains: Gaps in Education Provision to Children in Detention (2009), p. 21, available at http://www.defenceforchildren.org/ files/gabriella/Education-in-Detention-EN.pdf

157 يسمح للأطفال في الاحتجاز في الأردن ويشجعون على حضور دورات تدريب مهني خارج النظام الأكاديمي
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries(2012), p. 56

158 يسمح بالإيذاء البدني في 78 دولة باعتباره إجراء تأديبي للأطفال في الاحتجاز وذلك حسب ما جاء في المبادرة العالمية لإنهاء الإيذاء البدني بحق الأطفال،
Global Initiative to End All Corporal Punishment of Children, Global progress towards prohibiting all corporal punishment (2011) available at http://www.endcorporalpunishment.org/pages/frame.html. pages/frame.html

159 شوهد طفل في الإكوادور يضرب على رأسه بحجر،
Defence for Children International, Apuntes Sobre Seguridad Ciudadana y Jusiticia Penal Juvenil: Tendencias en America del Sur (undated)

160 أفادت الأبحاث والتقارير الإعلامية في باكستان بأن 70 بالمائة من الأطفال الذين هم في تماس مع نظام عدالة الأحداث قد اعتدي عليهم،
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), p. 73

161 أفادت التقارير بأن الاعتقال العنيف للأطفال شائع في المملكة المتحدة:
Howard League for Penal Reform, Twisted: the use of force on children in custody (2011),available at http://www.howardleague.org/fileadmin/howard_league/user/pdf/Publications/Restraint.pdf.

162 Defence for Children International, Ending Violence against Children in Justice Systems: Strategiesfor Civil Society Engagement in the Follow-up to the UN Study (2009), p. 11.

163 يمضي الأطفال في رومانيا أول ثلاثة أسابيع من اعتقالهم في الحبس الانفرادي. يمكن أن يحتجز الأطفال بسن 15 وأكثر في الدنمرك في الحبس الانفرادي لمدة يمكن أن تصل إلى 8 أسابيع ‘
Ursula Kilkelly, Children›s rights and the European Committee for the Prevention of Torture, p. 18; Save the Children, Report by Save the Children Denmark Concerning the Second Periodic Report on the United Nations Convention on the Rights of the Child submitted by the Danish Government (2000), para. 61 available at http://www.savethechildren. dk/Admin/Public/DWSDownload.aspx?File=%2FFiles%2FFiler%2FMater ialer%2FResultater%2FChildren's+rights+submitted+by+the+dansih+go vernment+FN_Statusrapport_2000.doc

164 لا يسمح للأطفال في الاحتجاز في بنغلادش بالاتصال مع أهاليهم أو الاجتماع معهم شخصيا إذا وجد أنهم متورطون في سلوك سيء. تمنع الزيارات بشدة في لاتفيا، ولا تسمح بعض مراكز الاحتجاز في بولندة للأطفال بالاتصال بالعالم الخارجي بتاتا،
Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), p. 27; Ursula Kilkelly, Children's rights and the European Committee for the Prevention of Torture, p. 23.

165 ينقل الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة مسافات طويلة ويحتجزون في مراكز بعيدة جدا عن مكان اعتقالهم. الحركة العالمية للدفاع عن الطفل/ فلسطين، تقرير غير منشور لمجلس المنظمات غير الحكومية المعنى بالعنف ضد الأطفال (2013).

166 وجد أن 10 بالمائة من الأطفال المحتجزين في الولايات المتحدة تعرضوا إلى حالة واحدة أو أكثر من الاعتداء الجنسي من موظفين مسؤولين عنهم:
Special Report on Sexual Victimisation in Juvenile Facilities Reported by Youth, 2008-09, U.S Department of Justice, Office of Justice Program, Bureau of Justice Statistics (2010), available at http://www.bjs.gov/content/pub/pdf/svjfry09.pdf.

167 باولو بنيهيرو، خبير مستقل لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد الأطفال، التقرير العالمي عن العنف ضد الأطفال (2006) ص. 175

168 See, e.g. Candace Kruttschnitt, 'The politics of confinement: women's imprisonment in California and the UK', in Alison Liebling and Shadd Maruna, S. (eds), The Effects of Imprisonment (2011); Linda Moore, and Phil Scraton'The imprisonment of women and girls in the North of Ireland: (2009)'A continuum of violence', in Phil Scraton and Jude McCulloch, The Violence of Incarceration

169 United Nations General Assembly, Report of the independent expert for the United Nations study on violence against children, A/61/299, para 59, available at http://www.unicef.org/violencestudy/ reports/SG_violencestudy_en.pdf

170 يسمح فقط لمراكز الشرطة الخاصة في باكستان والتي تديرها النساء باحتجاز النساء والفتيات خلال الليل

Penal Reform International, A review of law and policy to prevent and remedy violence against children in police and pre-trial detention in eight countries (2012), p. 89

171 Defence for Children International, Stop the violence! The overuse of pre-trial detention, or the need to reform juvenile justice systems: Review of Evidence (2010). p. 24, citing Harry Holman and Jason ZiedenbergJustice Policy Institute, The Dangers of Detention: The Impact of Incarcerating Youth in Detention and Other Secure Facilities (2006), p.2.

172 United Nations General Assembly, Report of the independent expert for the United Nations study on violence against children, A/61/299, para 54.

173 تفصل العديد من المدارس في بليز طلبتها مؤقتا أو تفصلهم نهائيا عند حدوث أول تماس لهم مع نظام عدالة الأحداث يجبر الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذين امضوا أكثر من 70 يوما في الاحتجاز على إعادة السنة الدراسية كاملة أو قد لا يتمكنوا من استكمال دراستهم فورا بعد إطلاق سراحهم
Diana Marian Shaw, The Juvenile Justice System in Belize: A Vulnerability Assessment (2007); Defence for Children International, Education in Chains Gaps in Education Provision to Children in Detention (2009), p. 24.

174 لم يعد 59 بالمائة من الأطفال الذين اعتقلوا في الولايات المتحدة مسجلين في المدارس بعد خمسة شهور من إطلاق سراحهم، كما وتكون فرصهم الاقتصادية سيئة جدا،
Harry Holman and Jason ZiedenbergJustice Policy Institute, The Dangers of Detention: The Impact of Incarcerating Youth in Detention and Other Secure Facilities (2006). pp., 9-10.

175 لا تقدم خدمات المتابعة للأطفال الذين يطلق سراحهم في بليز
Diana Marian Shaw, The Juvenile Justice System in Belize: A Vulnerability Assessment (2007).

176 لا يستطيع الأطفال في ألبانيا والذين يرجعون إلى السكن في المناطق الريفية عادة دفع تكاليف المواصلات لحضور دورات التدريب المهني في المدينة.
Save the Children, Unpublished submission to the International NGO Council on Violence against Children (2013).

177 وجد أن أثار الحبس الاجتماعية والسلوكية والعاطفية الدائمة على الأطفال المعتقلين تؤثر سلبا على التواصل بين أفراد العائلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
East Jerusalem YMCA Rehabilitation Program and Save the Children: The Impact of Child Detention: Occupied Palestinian Territory (2012), p. 52, available at http://mena.savethechildren.se/PageFiles/3731/ Impact%20Report%20March%2012%20EN.pdf

178 UNICEF, Juvenile Justice in the CEE/CIS Region: Progress Progress, Challenges, Obstacles and Opportunities (2013), p. 7.

179 UNICEF, Toolkit on Diversion and Alternatives to Detention

الملحق

معايير دولية لعدالة الأحداث

هنالك مجموعة كبيرة من الاتفاقيات والمعايير والإرشادات والقرارات وخطط العمل الدولية التي تنظم وتوجه طريقة تعامل النظم القضائية مع الأطفال في خلاف مع القانون، تقدم مجموعة الاتفاقيات هذه تصور كامل لنظام عدالة أحداث خال من العنف وتشكل حجر الأساس للرؤيا الواردة في هذا التقرير، والتالي هو شرح مفصل لأبرز هذه المعايير، وهي أيضا مختصرة بأحرف انجليزية باللون الأسود الغامق

• قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين) (1985) [BR]

تدعو قواعد بكين الدول لإيجاد قواعد حماية قانونية تعزز حماية الأطفال في نزاع مع القانون، تتحدث هذه القواعد عن تفاعل الأطفال مع النظام القضائي منذ اتصالهم الأول مع سلطات إنفاذ القانون وحتى التقاضي والبت في القضية، وتدعو هذه القواعد الدول لإيجاد نظام عدالة خاص بالأحداث تكون له قوانينه الخاصة وإجراءاته وسياساته التي تهدف لحماية حقوق الأطفال وتلبية احتياجاتهم الفردية، وتشجع هذه القواعد الدول على نحو خاص على توفير المرونة وحرية التصرف في تسيير إجراءات قضاء الأحداث، وفي الوقت نفسه ضمان الإجراءات الوقائية الأساسية للأطفال.

• اتفاقية حقوق الطفل (1989) [CRC]

تعتبر اتفاقية حقوق الطفل تكريسا يحفظ حقوق الطفل المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقدم عنها رؤيا شاملة أما بالنسبة لما تتضمنه الاتفاقية عن الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، فتعترف اتفاقية حقوق الطفل بحق الطفل المطلق في الحماية من جميع أشكال العنف، وتحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتنص بحزم على أن الاحتجاز يجب أن يكون هو الملاذ الأخير وان يكون لأقصر مدة زمنية ممكنة، تحدد الاتفاقية التزامات الدول فيما يتعلق بقضاء الأحداث، وتؤكد على الأهمية المركزية للتأهيل وحق الأطفال في المعاملة العادلة ومراعاة خاصة قبل وأثناء وبعد الإجراءات القانونية.

• المبادئ التوجيهية لمنع جنوح الأحداث ; مبادئ الرياض التوجيهية (مبادئ الرياض) (1990) [RG]

تعتمد مبادئ الرياض التوجيهية على منهج يرتكز على الطفل من اجل تشجيع مشاركة الشباب الكاملة في المجتمع وحث الدولة على اعتماد قوانين وإجراءات تعالج الظروف الكامنة وراء جنوح الأحداث، ومن بين المبادئ المنصوص عليها أيضا، حث الدول على سن قوانين تعزز وتحمي حقوق الطفل ورفاهه، بالإضافة إلى دعم آليات وخدمات مناصرة تؤيد حقوق الطفل الذي في نزاع مع القانون ومصلحته الفضلى، تبين هذه المبادئ، تبعا لمبادئ العدالة والإنصاف، أن أي تدخل في حياة الطفل يجب أن يهدف ويسعى لمصلحة الطفل .

• قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأطفال المجردين من حريتهم (قواعد هافانا) (1990) [JDL]

تقدم قواعد هافانا معايير مرجعية لذوي الاختصاص العاملين في نظام عدالة الأحداث من الاعتقال وحتى الإفراج، تسعى هذه المبادئ إلى الحفاظ على سلامة ورفاه الأطفال في نزاع مع القانون، وتؤكد على نحو خاص بأن الحرمان من الحرية يجب أن يكون في الحالات الاستثنائية ولأقصر وقت ممكن، يجب أن تضمن ظروف الاحتجاز احترام حقوق الأطفال، ويجب أن يقيم كل طفل وتقدم له رعاية بما يتماشى مع احتياجاته ووضعه ومتطلباته الخاصة، توضح هذه القواعد أيضا حقوق الطفل في التعليم والترفيه والديانة والرعاية الصحية والاتصال مع المجتمع الأوسع، وتحث الدول على توفير سبل انتصاف فعالة حيثما يتم انتهاك الحقوق الأخرى.

• مبادئ الأمم المتحدة التوجيهيه للعمل المتعلق بالأطفال في نظم العدالة الجنائية (مبادىء فيينا) (1997) [GA]

لم تهدف المبادئ التوجيهية للعمل فقط على مستوى الدول، وإنما أيضا على مستوى آليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المختصة، ووسائل الإعلام والأطفال، تعنى هذه القواعد بالأطفال الذين يتماسون مع نظام العدالة الجنائية بأي شكل كان، سواء كانوا جانحين أو ضحايا أو شهود، وتشجع أيضا على إعمال كافة حقوق الأطفال في إدارة النظم القضائية، كما أنها تحث الحكومات الوطنية على تطوير نظم قضائية منفصلة خاصة بالأطفال تأخذ بالاعتبار الاحتياجات الفردية للأطفال، والاهم من هذا أن هذه المبادئ تضمن احترام حقوق الطفل وعدم انتهاكها.

• تعليق لجنة حقوق الطفل العام رقم 10 عن حقوق الطفل في قضاء الأحداث (2007) [GC10]

توفر لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، اللجنة المسؤولة عن رصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، في تعليقها العام رقم 10 أدلة مفصلة عن حقوق الطفل في نظام عدالة الأحداث، حيث يشجع التعليق العام هذا تطوير سياسات نظام عدالة الأحداث التي تضمن احترام حقوق الطفل والحفاظ على التركيز المستمر على منع ارتكاب الجنح وإيجاد بدائل للإجراءات القضائية الرسمية، كما أنها تبين حاجة الدول لإيجاد نظام عدالة خاص بالأطفال في خلاف مع القانون، وتبين الأهمية الدائمة لرفع الوعي والتدريب وجمع المعلومات والتقييم والبحث لإيجاد إدارة فاعلة لنظام قضاء الأحداث .

• مذكرة الأمين العام التوجيهية: نهج الأمم المتحدة في تحقيق العدالة للأطفال (2008) [SG]

تسعى مذكرة الأمين العام لضمان التطبيق الكامل للقواعد والمعايير الدولية لجميع الأطفال الذين هم في تماس مع نظم العدالة الوطنية. تنادي المذكرة بواجب الدول في تقوية دور القانون للأطفال من خلال تمكين مختلف مرافق العدالة وتبني استراتيجيات تضمن احترام حقوق الأطفال بشكل خاص، وتعتبر تلك المذكرة مبادئ توجيهية لإتباعها والتي تتضمن مصلحة الطفل الفضلى والحق في معاملة عادلة وحقه في الاستماع إليه، والحق في حمايته من العنف، وتحث هذه المذكرةالدول على إدماج مفاهيم العدالة المراعية للطفل وغيرها في جهود الإصلاح الدستورية والتشريعية ذات الصلة، وتشجع أيضا على فرض النزاهة والمحاسبة في نظام العدالة وإنفاذ القانون بشكل عام.

• قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وبخاصة قضاء الأحداث (2011) [HRC]

دعا مجلس حقوق الإنسان، في هذا القرار، الدول لتتخذ إجراءات تشريعية وقضائية واجتماعية وتعليمية وغيرها من التدابير الفعالة في تنفيذ معايير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في نظام العدالة، ويركز هذا القرار على إعادة التأهيل والدمج والرصد، كما ويبين القرار أن معاملة الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون يجب أن تكون متوافقة مع حقوقهم وكرامتهم واحتياجاتهم. تنصح الدول بتخصيص الموارد للمساعدة القانونية بطريقة تعزز هذه الحقوق، والحث تحديدا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة، بما في ذلك الإصلاحات القانونية، لمنع العنف ضد الأطفال داخل نظام العدالة ومعالجته.

• مبادئ وتوجيهات الأمم المتحدة بشأن الحصول على المعونة القانونية في نظم العدالة الجنائية (2012) [LA]

تعترف هذه المبادئ والتوجيهات بحق الشخص الذي ينخرط في نظام العدالة الجنائية في الحصول على مساعدة قانونية، تركز هذه المبادئ بشكل خاص على مدى ضعف الأطفال الذين هم في تماس مع القانون، وتبين بوضوح بأن توفير الدعم القانوني للأطفال هو أولوية والذي يجب أن يتماشى مع مصلحة الطفل الفضلى، ومن اجل تحقيق ذلك، يجب على الدول إيجاد برامج دعم قانوني للأطفال يمكنهم الوصول إليها ومناسبة لأعمارهم ومتعددة التخصصات وفعالة ومصممة لتلبي احتياجات الأطفال الفردية،

في حين أن المعايير الدولية المذكورة سابقا تتعلق جزئيا بعدالة الأحداث، تجدر الإشارة هنا إلى أن الجزء الأكبر من معايير حقوق الإنسان تتعلق بالإدارة العامة لنظام العدالة، تمتد أحكام هذه الصكوك أيضا إلى الأطفال في نزاع مع القانون عموما، ويجب عدم إغفال أهميتها. ويولى ما يلي اهتمام خاص:

• قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (1955)
• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)
• مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون (1979)
• اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984)
• مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (1988)
• المبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة (1990)
• المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء (1990)
• قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية (قواعد طوكيو) (1990)
• المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية (2002)
• مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها (2005)
• المبادئ الأساسية والتوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر (2005)
• قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك) (2010)
• الاستراتيجيات المحدثة والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية (2011)

إضافة إلى المعايير الدولية، هنالك أيضا وثائق توجيهية إقليمية تتناول حقوق الطفل ومسائل تتعلق بقضاء الأحداث، وبما أنها عديدة كي تذكر جميعها هنا، نذكر منها ما يلي:

• الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (1981)
• الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه (1990)
• الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (1969)
• الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته (1948)
• توجيهات المجلس الأوروبي عن العدالة الصديقة للطفل (2010)
• مبادئ المجلس الأوروبي السياسية عن الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة لحماية الأطفال من العنف (2009)
• التوصية رقم 20 للمجلس الأوروبي التي تعنى بالوسائل الجديدة للتعامل مع جنوح الأحداث ودور عدالة الأحداث (2003)
• الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (1950)
• القواعد الأوروبية للأحداث الجانحين الخاضعين لعقوبات وتدابير (2008)
• المبادئ التوجيهية بشأن العمل من أجل الأطفال في نظام العدالة في أفريقيا (2012)
• المبادئ والتوجيهات بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا (1999)

من أجل نظام قضاء أحداث خال من العنف

تقرير 2013

الرؤيا

يسعى مجلس المنظمات غير الحكومية المعني بالعنف ضد الأطفال من اجل عالم يولد فيه الأطفال في بيئة آمنة مشجعة وحيث يكبرون بلا عنف

الرسالة

ضمان تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال بفاعلية في جميع أنحاء العالم

صمم هذا التقرير:
Remember Creative